الموسم الثاني
للانصات المركزي

السوداني: حقائق في الذكرى العشرون لسقوط النظام الدكتاتوري

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29
الاحد
2023/03/19

No. : 7774

بانوراما ملتقى السليمانية

العراق والمنطقة في خضم تحديات عالمية جديدة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

○ العراق واقليم كردستان ..

- نفتخر بالتاريخ المشرق الذي سطرته قوات ووحدات مكافحة الارهاب
- الرئيس بافل: خدمة شعبنا مسؤولية الجميع
- الرئيس بافل: جهودنا مستمرة لمعالجة المشاكل
- الرئيس بافل: الالتزام بالشراكة الحقيقية وحل المشكلات وفق الدستور
- الرئيس بافل: خدمة محافظة حلبجة بالأفعال وليس الشعارات
- رئيس الجمهورية:مدينة حلبجة أصبحت رمزاً للتضحية والفداء للجميع
- بانوراما...ملتقى السليمانية السابع والتحديات العراقية
- الحلول المؤقتة لا تجدي و يجب التخلي عن التقاعس السياسي
- بغداد وأربيل.. "تصفير الأزمة" يبدأ بالموازنة

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- السوداني: حقائق في الذكرى العشرون لسقوط النظام الدكتاتوري
- نيويورك تايمز: العراق أكثر حرية، لكنه ليس مكانا يبعث على الأمل
- مايكل روبين: ماذا يحدث لكردستان والعراق والمنطقة بوفاته؟
- عادل الجبوري: بغداد بين مقدّمات ونتائج تقارب طهران والرياض

○ المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- د.محمد نور الدين : تركيا.. شهران حاسمان
- مصر وتركيا.. انقطاع العلاقات تنتهي بوعود لـ"مرحلة جديدة"

○ المـــرصد الإيراني

- محمد الزغول: ما بعد الحافة.. الملف النووي الإيراني إلى أين؟

○ رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- د.عبد المنعم سعيد: لماذا نجحت الوساطة الصينية بين الرياض وطهران؟
- إميل أمين: القرن الصيني أم زمن التحالفات المرنة؟
- هل يمكن توقيف فلاديمير بوتين بعد مذكرة المحكمة الجنائية ؟

العدد: 7774... 19-03-2023

نفتخر بالتاريخ المشرق الذي سطرته قوات ووحدات مكافحة الارهاب

اصدر بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الجمعة ٢٠٢٣/٢/١٧ بيانا حول استشهاد القائد (شرفان كوباني) قائد وحدات مكافحة الارهاب و٨ من رفاقه، فيما يأتي نص البيان:

استشهاد القائد (شرفان كوباني) قائد قوات مكافحة الارهاب في غربي كوردستان و٨ آخرين من رفاقه احزننا من القلب.

الشهيد شرفان وقوات مكافحة الارهاب YAT أدوا دوراً فاعلاً في مواجهة مسلحي تنظيم داعش الارهابي في غربي كوردستان وحموا كوردستان من الأيدي السوداء للارهاب وسجلوا تاريخيا زاخرا بالامجاد.

الاتحاد الوطني الكوردستاني يفتخر بالتاريخ المشرق الذي سطرته قوات مكافحة الارهاب (CTG) بالتعاون مع وحدات مكافحة الارهاب في غربي كوردستان من اجل حماية ارض كوردستان وابنائها المناضلين وتمكنت من تسجيل ملاحم بطولية كبيرة.

نتقدم بتعازينا الحارة للسيد مظلوم كوباني، قوات سوريا الديمقراطية، وحدات مكافحة الارهاب، وجيع ابناء كوردستان وخاصة المواطنين في غربي كوردستان ونشاطرهم هذا الحزن الكبير.

المجد والخلود لارواح شهداء طريق الحرية.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

خدمة شعبنا مسؤولية الجميع

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الخميس ٢٠٢٣/٣/١٦ في السليمانية، السفير البريطاني في العراق مارك برايسون ريتشاردسون.

وخلال اللقاء الذي حضره درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي، اكد الجانبان تعزيز العلاقات وتوسيع التعاون والتنسيق المشترك بينهما.

في جانب آخر من اللقاء بحث الجانبان المشاكل الداخلية في الاقليم، وملف البيشمركة والمشاكل بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، واكدا استمرار الحوار والعودة الى الدستور كأساس لمعالجة المشاكل.

واشار الرئيس بافل جلال طالباني الى خطوات معالجة المشاكل والاتفاق الوطني وقال: خدمة شعبنا مهمة الجميع ويجب علينا التعامل مع الاوضاع بروح المسؤولية.

جهودنا مستمرة لمعالجة المشاكل

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الخميس ٢٠٢٣/٣/١٦ ايلبروس كوتراشيف السفير الروسي لدى العراق.

وخلال اللقاء الذي حضره درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي، بحث الجانبان الاوضاع السياسية والاقتصادية في الاقليم والعراق، واكدا ضرورة استمرار الحوارات من اجل الوصول الى اتفاق وطني والمضي باتجاه الاستقرار.

واشار الرئيس بافل جلال طالباني الى خطوات الاتحاد الوطني من اجل انهاء الخلافات، وقال: جهودنا مستمرة لمعالجة المشاكل ونريد الوصول الى نتائج ايجابية مفرحة.

واضاف الرئيس بافل جلال طالباني: المصالح العليا للاقليم ومعيشة مواطنينا مسؤوليتنا نحن وملتزمون بها التزاما تاما .

الالتزام بالشراكة الحقيقية وحل المشكلات وفق الدستور

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الخميس ٢٠٢٣/٣/١٦ السيد إياد علاوي رئيس ائتلاف الوطنية.

وخلال اللقاء الذي حضره درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي وقوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، جرى التأكيد على ضرورة الالتزام بالعمل المشترك والشراكة الحقيقية وحل المشكلات على أساس الدستور.

وحول المشكلات بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، قال الرئيس بافل جلال طالباني: «لامبرر لعدم الاتفاق ويجب أن نتوصل الى نتيجة إيجابية. فإضاعة الوقت ليست في مصلحة أي طرف وينبغي إنهاء الخلافات.

خدمة محافظة حلبجة بالأفعال وليس الشعارات

أصدر بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الخميس ٢٠٢٣/٣/١٦ بيانا في الذكرى الـ٣٥ لقصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية من قبل النظام البعثي البائد، شدد فيه على ضرورة خدمة حلبجة وأهلها بالأفعال، وليس فقط بالأقوال والشعارات.

فيما يأتي نص البيان:

يجب تغيير خدمة حلبجة والحلبجيين من الشعارات الى الأفعال وأن تكون الخدمات المقدمة بمستوى أمجاد وتضحيات أبناء المحافظة الأعزاء.

ندرك أن هناك نواقص وقصورا تجاه آلام واحتياجات المدينة على مر السنين الماضية، الحكومة كانت مقصرة، لكن يجب ألا يستمر هذا الإجحاف بحق الحلبجيين ويجب اتخاذ خطوات جادة ومسؤولة لخدمة المدينة.

المصادقة على تحويل حلبجة الى محافظة من قبل مجلس الوزراء العراقي كانت خطوة مهمة وضرورية لكي تنفذ الحكومة العراقية التزاماتها القانونية والدستورية تجاه مدينة الشهداء وتعويض مواطني المدينة الأعزاء.

المجد والخلود للأرواح الطاهرة لشهداء فاجعة حلبجة وجميع شهداء كوردستان.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

رئيس الجمهورية:مدينة حلبجة أصبحت رمزاً للتضحية والفداء للجميع

إحياءً للذكرى (٣٥) لضحايا مجزرة حلبجة، زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، اليوم الخميس ١٦ آذار ٢٠٢٣ مقبرة ونصب شهداء حلبجة يرافقه معالي وزير الثقافة والسياحة والآثار أحمد الفكاك البدراني.

وكان في استقبال فخامة الرئيس محافظ حلبجة السيد آزاد توفيق وكبار المسؤولين في المحافظة.

ووضع السيد الرئيس إكليلاً من الزهور على مقبرة الشهداء ثم قرأ سورة الفاتحة ترحماً على أرواح ضحايا الجريمة النكراء التي ارتكبها النظام الدكتاتوري بحق أبناء الشعب الكردي والإنسانية.

وأكد رئيس الجمهورية، في كلمة، أن ما وقع من مأساة على حلبجة أيقظ المشاعر والأحاسيس في كل العالم ، مشيرا إلى أن مدينة حلبجة أصبحت رمزاً للتضحية والفداء للجميع .

وأضاف السيد الرئيس أن ما حدث من مأساة في حلبجة يدعونا للعمل على منع تكرارها ليس في كردستان بل في أي بقعة أخرى من العالم، مؤكدا أن جريمة حلبجة كانت النقطة الرئيسية التي لفتت انتباه المجتمع الدولي إلى ما كان يرتكبه النظام البائد من جرائم وحشية ضد أبناء الشعب العراقي وخاصة في قرى ومدن كردستان، لافتاً إلى أنه لا يمكن نسيان دور حلبجة في فضح جرائم النظام الدكتاتوري.

وأشاد فخامته بالتضحيات التي قدمها أبناء المدينة وصلابة وصمود ذوي الشهداء، مؤكداً أنه لا يمكن نسيان تلك التضحيات التي قدمت لمواجهة وحشية النظام البائد.

وثمّن السيد الرئيس قرار مجلس الوزراء بتحويل مدينة حلبجة إلى محافظة، كما قدّم فخامته التهنئة إلى أبناء حلبجة بمناسبة إصدار هذا القرار ، وقال بهذا الصدد «لنا الفخر بأننا عملنا على إصدار هذا القرار»، وأعرب رئيس الجمهورية عن أمله أن تتم المصادقة عليه في مجلس النواب بشكل سريع ، وتخصيص ميزانية من أجل تنفيذ الخدمات للمواطنين في حلبجة.

ودعا فخامة الرئيس إلى العمل من أجل تعزيز التنمية والخدمات والإعمار وتحسين الأوضاع في المدينة، معربا عن اعتزازه بالحضور إلى المدينة في هذا اليوم.

كما ووضعت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، يوم ١٦ آذار ٢٠٢٣ إكليلاً من الزهور على مقبرة شهداء حلبجة بمناسبة الذكرى (٣٥) لمجزرة حلبجة التي ارتكبها النظام البائد بحق أبناء المدينة.

وأشادت السيدة الأولى بتضحيات وشجاعة أبناء حلبجة الذين طالهم القصف الكيمياوي أثناء حكم النظام السابق، والذي يعد جريمة إبادة جماعية لمدنيين أبرياء.

برقية رئيس الجمهورية في الذكرى (٣٥) لمجزرة حلبجة.

أبناء حلبجة الأكارم
أبناء وذوي الشهداء الكرام

في الذكرى (٣٥) لمجزرة حلبجة الإجرامية أوكد تعاطفي مع ضحايا الظلم الكبير الذي وقع على أبناء المدينة.

ليطمئن شهداء حلبجة، ولتلتئم كل الجراح، وسنبقى دائما أوفياء لتلك التضحيات الزكية، حيث نؤكد استعدادنا لتقديم المساعدة إلى مدينة حلبجة الحبيبة.

لقد تسببت مجزرة حلبجة وقصفها بالأسلحة الكيميائية في جراح خطيرة للإنسانية بأسرها، وقد نحتاج إلى وقت طويل حتى تلتئم تلك الجراح.

وبهذه المناسبة، أهنئ أبناء حلبجة الكرام بمناسبة إصدار الحكومة الاتحادية قرارا بتحويلها إلى محافظة، وأدعو حكومة إقليم كردستان، وبرلمان الإقليم، والأحزاب السياسية إلى توحيد الجهود لتنفيذ واستكمال الإجراءات القانونية لتصبح حلبجة محافظة، وكذلك أدعو إلى معالجة أوجه القصور في إدارة مدينة حلبجة من أجل جعل هذه المدينة نموذجية تقدما وتطورا ومكانة.

إن مأساة حلبجة واستذكارها تحثنا للمضي قدما نحو خدمة المدينة وأسر الضحايا من خلال بذل المزيد من الجهود لتضميد الجراح وإزالة آثار الدمار.

المجد والخلود لشهداء حلبجة.

د. عبد اللطيف جمال رشيد
رئيس الجمهورية

المخاطر والحلول

بانوراما ملتقى السليمانية:
العراق والمنطقة في خضم تحديات عالمية جديدة

*بانوراما المرصد/فريق الرصد والمتابعة

بدأت يومي الأربعاء والخميس ١٥-٢٠٢٣/٣/١٦، ملتقى السليمانية السابع، الذي تنظمه الجامعة الأمريكية في السليمانية، بحضور بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ومحمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء العراقي والقاضي فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي ونيجيرفان بارزاني رئيس اقليم كوردستان وقوباد طالباني وجنين بلاسخارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة الى العراق، وجميع كبير من القيادات السياسية في الاقليم والعراق وشخصيات عالمية.

وهذه هي المرة السابعة التي تنظم فيها الجامعة الامريكية في السليمانية هذا الملتقى، والذي سيناقش مواضيع السياسة والاقتصاد والبيئة والقانون وحقوق الإنسان والصحة والطاقة والعديد من القضايا الهامة الأخرى كما سيتخذ على هامش هذا الملتقى قرارات تخص مستقبل العراق واقليم كوردستان.

خلال يومي الملتقى، اجتمع مفكرون وخبراء وصناع قرار من المنطقة والعالم لمناقشة أبرز القضايا الإقليمية في العالم وعرض وجهات النظر الحالية ونقاط الخلاف. هذه فرصة نادرة للجمع بين الأشخاص المهتمين بالشؤون الإقليمية والمفكرين والسياسيين، لإجراء حوارات سياسية واستراتيجية مهمة عن وضع العالم اليوم.

وتمحورت نشاطات الملتقى بالمجالات السياسية والاقتصادية والبيئة وحقوق الانسان والصحة والامن والطاقة وبناء السلام والحكم والتحديات التي تواجه العراق بمشاركة اصحاب القرار.

والسليمانية كعادتها تحتضن العديد من الضيوف بصورة لائقة وكريمة وهذا ارث سياسي تركه الرئيس مام جلال وسيوفر مناخاً مناسبا للحوار الهادئ الذي يطرح المشاكل والعراقيل السياسية والاقتصادية في العراق واقليم كوردستان.

هذا وانعقد الملتقى الاول في السليمانية في العام ٢٠١٣ تحت عنوان (المتغيرات الجيوبوليتيكية في الشرق الاوسط) وفي العام ٢٠١٤ انعقد الملتقى الثاني، وفي العام ٢٠١٥ انعقد الملتقى الثالث، وفي العام ٢٠١٦ انعقد الملتقى الرابع، وفي العام ٢٠١٧ انعقد الملتقى الخامس، وفي العام ٢٠١٩ انعقد الملتقى السادس، وفي العام ٢٠٢٠ لم ينعقد اي ملتقى بسبب انتشار فايروس كورونا لغاية العام ٢٠٢٢، وفي العام الحالي ٢٠٢٣ انعقد الملتقى السابع تحت عنوان «بعد ٢٠ عاما: العراق والمنطقة في خضم تحديات عالمية جديدة».

في بداية الملتقى ألقى رئيس الجامعة الأمريكية في السليمانية د. بروس فيركسون كلمة ترحيبية، أعرب فيها عن أمله أن يكون هذا الملتقى فرصة للنقاشات المعمقة وإيجاد الحلول للمشكلات.

نص كلمة الدكتور برهم صالح

من ثم ألقى الدكتور برهم أحمد صالح كلمة، رحب فيها بالحضور، وأعرب عن سروره لكون ملتقى السليمانية كان دوما فرصة لاجتماع الشخصيات السياسية والمختصين، وقال: «الجامعة الأمريكية جامعة غير ربحية ومستقلة هدفها تنشئة جيل واع، لذا فإن هذا الملتقى مناسبة للحوار حول المسائل المصيرية الحساسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء, محمد شياع السوداني

السيد رئيس مجلس القضاء: القاضي فائق زيدان

اخي وعزيزي السيد رئيس اقليم كردستان،كاك نيجرفان بارزاني

معالي الوزراء واصحاب السعادة

الاخوة والاخوات والضيوف الكرام

مرحباً بكم في السليمانية، في» ملتقى السليمانية»،هذه الدورة السابعة لملتقى السليمانية نجتمع فيه بحضور هذه المجموعة الخيرة النيرة المهمة من الكفاءات العراقية ومن الباحثين

والمهتمين بالشأن العراقي والاقليمي في عموم المنطقة.

فرصة مهمة ان نتحاور فيما بيننا بما يهدف الى اثراء المواضيع الحيوية التي نجادلها في العراق وفي اقليم كردستان وعلى صعيد المنطقة.

انهاء النظام السابق واستبداده وبطشه كان عملا جبارًا ومهما

هذا الملتقى يعقد ونحن نستذكر الذكرى العشرين لازاحة النظام السابق.

قطعاً هذه المناسبة تحمل معها الكثير والكثير من المعاني والابعاد الذي نتفق في قسم منها ونختلف في قسم اخر.

اتمنى ان لا نختلف في ان انهاء النظام السابق واستبداده وبطشه كان عملا جبارًا ومهماً وجاء نتيجة نضال طويل وشاق من العراقيين بمختلف فئاتهم ودفع العراقيون اثمانا باهظة من اجل انهاء النظام الدكتاتوري وتطلب تدخل دولي بقيادة الولايات المتحدة لاسقاط النظام في وقته وكان حدثاً جللاً مهماً، وادى الى تحولات كبرى في هذه المنطقة .

نستذكر شهدائنا وضحايا النظام والذين سقطوا من العراقيين ومن التحالف الدولي في عملية اسقاط النظام وفي عملية مجابهة الارهاب الذي اجتاح بلدنا.

نشكر كل من وقف مع العراق من التحالف الدولي وايضا من جيراننا الذين هبوا لمساعدتنا في تلك الايام الحالكة .

هذه حالة بدون سابقة في بلادنا

بعد عشرين سنة، سيداتي سادتي لنا ان نعتز بانجازات تحققت على الارض وليست بقليلة ولكن قطعاً وكلنا نتفق على الاقل لفظياً بأن هناك مساحة كبيرة من التوقعات التي لم تتحقق للعراقيين وهم يتطلعون الى تحقيقيها، المهم بالرغم من كل المشاكل الموجودة في بلدنا ثبت مبدأ التداول السلمي لـلسلطة في بلادنا وهناك تغيير لستة حكومات الان.

معنا اليوم دولة رئيس الوزراء السوداني ، معنا دولة رئيسال وزراء السابق اياد علاوي ، دولة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، والاخوة الاخرين ، و انا رئيس سابق، هذه حالة بدون سابقة في بلادنا لا أدعي بأنها مثالية، قطعا هناك مشاكل كثيرة متراكمة لنا ان نعيها ونعرفها حق المعرفة فان انتظار العراقيين لا يستطيع ان يدوم نحن بحاجة الى اصلاحات بنيوية لا اريد ان ادخل في هذا الجانب، نحن بحاجة الى مراجعة قضايا اساسية ضمن البيت العراقي وبأريحية وضمن ما توافقنا عليه في قضايا اساسية تخدم بلدنا .

مهم جداً ايضا ان ننظر الى دور العراق الاقليمي، العراق الذي كان مثاراً لـلمشاكل في المنطقة ومصدر اشكاليات لجوارنا ونحن ساحة صراع واشكاليات لجوارنا، على حساب العراقيين و ارواحهم واموالهم، ان الاوان ان يتحول العراق حقيقة الى مساحة توافق اقليمي وضامن لمنظومة اقليميةً متكاملة اقتصادية، سياسية، امنية.

تحقق الكثير في هذا المجال لكن ينتظرنا المزيد واملنا بـقادة البلد والفعاليات الاجتماعية والسياسية ان يقوموا بذلك.

شكرا ومرحبا بكم

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة

من ثم عرضت رسالة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس الى الملتقى، قال فيها: «نريد أن نطور مشاريعنا في المنطقة وخاصة في العراق، وندرك أن العراقيين قادرون على الإصلاح»، مضيفا: «خلال الفترة الماضية زرت العراق وتيقنت أن هناك مجالا للمزيد من التقدم وتهيئة المزيد من الفرص للشباب والقضاء على الفساد وحماية حقوق الانسان، وحل مشاكل المناخ وعدم السماح بتجفيف موارد المياه في العراق الذي هو بلد الرافدين».

السوداني: انعقاد هذه الملتقيات دليل على حرية التعبير و الديمقراطية

والقى رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني كلمة جاء فيها ماياتي ابرزها:

- انعقاد مثل هذه المؤتمرات بحضور هذا الجمع الكبير من الباحثين والمهتمّين بالشأن العراقي، دليل على حرية التعبير وممارسة الحياة الديمقراطية في عراق اليوم.

- تعهدنا في برنامجنا الحكومي بتقديم الخدمات لشعبنا وبناء اقتصاد قوي متماسك وقد تمكنّا من تحقيق نسب كبيرة من البرنامج الوزاري.

 الاتفاق على مشروع قانون الموازنة، يمثل خطوة جريئة، تتفادى الإخفاقات السابقة، وتعبّر عن الوضوح في الرؤية المرسومة لأهدافنا المُعلنة في خدمة المواطن.

 الموازنة مفتاحٌ مهم لفتح أبواب الحل لمشاكل عدة، وتحقيق أولويات معالجة البطالة، ومكافحة الفقر، والفساد، والشروع بالإصلاح الاقتصادي.

 الاستقرار المالي والسياسي، يعبّد الطريق أمام استثمار أمثل لثروة بلدنا الأولى، و تشريع قانون النفط والغاز، والتفاهم مع إقليم كردستان العراق بهذا الصدد .

 لنغادر مصطلح «المشاكل العالقة»، ونستبدلها بعبارات المشاريع المستدامة، والفرص الاقتصادية المشتركة، من أجل رفاه مُستدام وعادل لكل العراقيين.

 الذكرى المؤلمة للجريمة النكراء التي ارتكبها النظام الدكتاتوري ضد شعبنا الكردي في مدينة حلبجة هي مناسبة حزينة.. وصوّتنا في مجلس الوزراء قبل يومين على مشروع تحويلها إلى محافظة، وهو أقل ما يمكن أن نقدمه مقابل تضحياتهم الجسام.

 لقاءاتنا في أربيل كانت مثمرة، والتقيت مجموعة من رؤساء الأحزاب وممثلي المكوّنات، وتحاورنا بلا قيود، لأننا -قولاً وفعلاً- أبناء وطن واحد، ومصير واحد.

 أثني على الجهود المبذولة للتوفيق بين القيادات السياسية الكردستانية لتوحيد الصف، ونحن داعمون لهذه الجهود.

 النعرات المشوهة لوحدة العراق، التي ترى أن قوة جزء من أجزائه هي بإضعاف الحكومة الاتحادية أو بإضعاف المكونات الأخرى في البلاد، كانت

مدخلاً لتنظيم داعش الإرهابي للانقضاض على قلب الدولة، مهدداً جميع المكونات من دون استثناء.

ENERGY

OIL & GAS, RENEWABLES, AND REGIONAL DYNAMICS

PANEL
DAY ONE
#SULIFORUM2023

DR. LAYTH AL-SHAHIR

DEPUTY MINISTER OF OIL FOR DISTRIBUTION AFFAIRS, GOVERNMENT OF IRAQ

DR. MEGHAN O'SULLIVAN

JEANE KIRKPATRICK PROFESSOR OF THE PRACTICE OF INTERNATIONAL AFFAIRS, HARVARD UNIVERSITY'S KENNEDY SCHOOL; FORMER US DEPUTY NATIONAL SECURITY ADVISOR FOR IRAQ AND AFGHANISTAN

MR. ABDULLA AL-QADI

EXECUTIVE DIRECTOR, EXPLORATION & PRODUCTION, CRESCENT PETROLEUM

H.E. MARK BRYSON-RICHARDSON

AMBASSADOR OF THE UNITED KINGDOM TO IRAQ

MODERATOR

DR. ANDREW PARASILITI

PRESIDENT, AL-MONITOR

AHMED MUFTI

DEPUTY MINISTER OF NATURAL RESOURCES, KRG

7TH SULAIMANI FORUM
March 15 and 16, 2023

SULAIMANI FORUM
ديداری سلێمانی | ملتقى السليمانية

IRIS
American University of Iraq, Sulaimani
Institute of Regional & International Studies

□ نتطلع إلى شراكات اقتصادية عميقة ومستدامة، تجمعنا بالشعوب الشقيقة والصديقة، ونتبادل الحرص على الأمن معهم، بالتعاون الاقتصادي الفعّال والمثمر، يمكن فقط التأسيس لأمن مستدام.

□ لن نقبل أبداً أن تكون أرض العراق منطلقاً لتهديد أمن الجوار، ودستورنا يُلزمنا بعدم التدخل في شؤون الآخرين، مثلما لا نقبل بأن تمس كرامة أرضنا وسيادتنا انطلاقاً من الجوار أو من غيره.

□ حكومتُنا أولت، مبكراً، أهمّية خاصة لتدعيم قوات حرس الحدود، وزادت من جهود ضبطها ومنع التسلل، والقضاء على أي قوّة تسعى لزعزعة الاستقرار، سواء في إقليم كردستان أم في أي مكان آخر من أرض العراق.

□ تاريخ العراق وموقعه الجغرافي وإمكانياته وقدراته الاقتصادية وما ويمتلكه من موارد بشرية، تؤهله للعب دور محوري في منطقة الشرق الأوسط والعالم؛ كي يصبح مرتكزاً إقليميا.

□ هذا الأسبوع كان حافلاً بالنجاحات وتسليط الضوء على قضية إنسانية تربط العراق بمحيطه الإقليمي والدولي عبر عقدنا مؤتمر المناخ في البصرة.

□ سعينا ضمن برنامجنا الحكومي لمنح الأولوية لمواجهة آثار التغيرات المناخية عبر عدد من المشاريع التي تسهم في تقليل الانبعاثات منها إنشاء محطات الطاقة المتجددة، وتأهيل مواقع الطمر الصحّي المغلقة، ومشاريع مكافحة التصحر، وتقنيات الرّي المقنّنة للمياه، ومعالجات المياه الثقيلة.

□ وقّعنا مؤخراً عقود جولة التراخيص الخامسة لاستثمار الغاز المصاحب ووقف حرقهِ، لخفض الانبعاثات الكربونية بنسب كبيرة، وسنمضي في تطوير المشاريع التي تحوّل الغاز المصاحب الى مصدر للطاقة الكهربائية.

□ أطلقنا مبادرة كبرى لزراعة ٥ ملايين شجرة ونخلة في عموم محافظات العراق، يرافقها إطلاق دليل وطني للتشجير الحضري ولأوّل مرّة في العراق

□ يمكن للعالم أن يتعلم الدروس الكثيرة من معركة الشعب العراقي، بمختلف أعراقه وأديانه، في حربه ضد الإرهاب.

ECONOMIC POLICY

THE DINAR & THE CHALLENGE OF GROWTH

PANEL
DAY TWO
#SULIFORUM2023

MODERATOR

RAYA JALABI

MIDDLE EAST CORRESPONDENT, FINANCIAL TIMES

HE. MOHAMMED TAMIM

MINISTER OF PLANNING, GOVERNMENT OF IRAQ

BASIMA ABDULRAHMAN

CEO OF KESK COMPANY

DAVID BURGER

CHARGE D'AFFAIRES, US EMBASSY BAGHDAD

H.E. ALI AL-ALLAQ

GOVERNOR OF THE CENTRAL BANK

H.E. QUBAD TALABANI

DEPUTY PRIME MINISTER, KRG

7TH SULAIMANI FORUM
March 15 and 16, 2023

SULAIMANI FORUM
ديداری سلێمانی | ملتقى السليمانية

IRIS
Institute of Regional & International Studies

كلمة رئيس اقليم كردستان

كما القى رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني كلمة وقال فيها:

«السادة الحضور..

دولة رئيس وزراء العراق..

السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي..

أسعدتم صباحاً،

أرحب بكم جميعاً، وأشكر الأخ الكريم د. برهم صالح ورئاسة الجامعة الأمريكية في العراق – السليمانية على مواصلة تنظيم ملتقى السليمانية السنوي.

في ذكرى جريمة القصف الكيمياوي لحلبجة، أنحني إجلالاً للأرواح الطاهرة للشهداء، فكلنا مدينون لتضحيات أبناء حلبجة. بذلنا على مدى سنوات الكثير من الجهد لتحويل حلبجة إلى محافظة، ليجري تعويضها وتقديم الخدمات لأبنائها.

باسم أهالي حلبجة وكل إقليم كوردستان، أتوجه بشكر خاص لأخي الكريم رئيس وزراء العراق الاتحادي محمد شياع السوداني الذي عمل بإخلاص بالغ على إكمال الإجراءات، كما أشكر كل الذين عملوا من قبل في إقليم كوردستان والعراق على تحويل حلبجة إلى المحافظة التاسعة عشرة في العراق.

وأدعو الحكومة الاتحادية إلى تخصيص ميزانية خاصة لإعادة إعمار حلبجة وتعويض ذوي الضحايا والمصابين. إن مساعي الحكومة الاتحادية ودولة رئيس الوزراء في الاهتمام بحلبجة وتعويض المتضررين فيها، خطوة دستورية تدعمها قرارات المحكمة الخاصة بجرائم النظام العراقي السابق. إنه إجراء دستوري وقانوني تماماً لصالح أهالي حلبجة.

أيها السادة الحضور..

إننا في إقليم كوردستان، ندعم حكومة وخطوات دولة رئيس وزراء العراق الاتحادي كل الدعم. فمنذ أن باشر مهام منصبه، وبناء على اتفاق ائتلاف إدارة الدولة لتشكيل الحكومة الذي اتخذه خارطة طريق، سعى لخلق أجواء سياسية آمنة في العراق، كما اهتم بكل مناطق ومكونات العراق ونأمل منه أن ينفذ هذا الاتفاق والقوانين.

الاتفاق الذي تم في إطار مشروع قانون الموازنة العامة، عمل جيد جداً لصالح كل العراق، وبضمنه إقليم كوردستان، وتستحق الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان الثناء عليه. نتطلع إلى استمرار هذا التوجه وإصدار قانون النفط والغاز بنفس روحية التعاون بين الجانبين.

مرت عشرون سنة على "عملية تحرير العراق" وهذا الملتقى هو فرصة مواتية لإجراء تقييم مهم يعود بالنفع على المستقبل. لكن من المهم جداً أن يجري هذا التقييم بعيداً عن تبادل الاتهامات بشأن الإخفاقات. لأن هذا أسلوب غير نافع، فنحن جميعاً مشتركون في الإخفاقات، كما أننا جميعاً مشتركون في النجاحات، سواء أكانت تلك الإخفاقات والنجاحات كثيرة أم قليلة.

السنوات العشرون الأخيرة، وبرغم كل النواقص، كانت مختلفة عن أيام الدكتاتورية. فعلى الأقل استخدم شعب العراق الحرية لإظهار حيويته في المنطقة. مرحلة المعارضة العراقية كانت ناجحة منذ مؤتمري لندن وصلاح الدين ثم

تشكيل مجلس الحكم وكتابة الدستور. لكن بعد ذلك، بدأ الخروج عن الخط والأخطاء تتابع شيئاً فشيئاً، لتتحول إلى أزمات كبيرة، وذلك بسبب غياب الحوار البناء بين الأطراف وعدم تطبيق الدستور العراقي.

هدف العراقيين المتمثل في بناء عراق ديمقراطي تعددي مدني ومستقر، واجه فشلاً ذريعاً. لهذا تراجعت مشاركة الشعب في العملية الديمقراطية لدرجة كبيرة، ولهذا تأثير خطير للغاية على مستقبل العملية الديمقراطية، خاصة وأن العراق خسر في الماضي الملايين من الأشخاص والمليارات من الدولارات بسبب الدكتاتورية، وضاعت عشرات سنوات من أعمار أجياله في دوامة العنف والحروب.

المجتمع المدني والحقوق المدنية للشعب والنساء بصورة خاصة، لحقت بها أضرار كبرى. فخلق هذا من جديد، عقبة كبرى في طريق التقدم الاجتماعي وحياة عصرية في العراق، وألحق الضرر الجسيم بقدرات العراقيين على المبادرة والإبداع.

أجزم لكم بأن الحقوق المدنية لو تهيأت للعراقيين بالصورة المنتظرة ومثلما هي واردة في الدستور، لكان عندنا اليوم مجتمع مبدع للغاية، وكنا سنجد في العراق مجتمعاً سعيداً.

كثرة مراكز القرار واستخدام سلاح الدولة في الخلافات السياسية الداخلية، وتدمير ثقة المكونات بالمساواة والمشاركة في القرار وفي إدارة البلد، ألحق الكثير من الضرر بالعملية السياسية وبمؤسسات العراق.

الذين كتبوا الدستور، كانوا من مشارب فكرية متنوعة وينتمون لقوميات ومكونات العراق المتنوعة، لم يكتبوا في الدستور ولم يثبتوا كل ما كانوا يطالبون به، لكنهم جميعاً اعتقدوا أنهم كتبوا دستوراً جيداً يستطيع أن يجعل العراق وطناً للجميع، ويجعل منه عراقاً اتحادياً وديمقراطياً ومتقدماً.

من دواعي الأسف أن الدستور لم يطبق. ففي العام ٢٠١٧ حددت لجنة متخصصة في إقليم كوردستان ٥٧ مادة دستورية مرتبطة بالنظام الاتحادي وحقوق إقليم كوردستان، لم ينفذ أي منها حتى الآن! لهذا لا يشعر شعب إقليم كوردستان بأن النظام الاتحادي تم تطبيقه في العراق. فلو طبقت الفدرالية مثلما جاء في الدستور، لكان شعب إقليم كوردستان وكل العراق يشعر الآن بالمساواة وبالشراكة الحقيقية.

يوجد كثيرون يتهمون إقليم كوردستان بعدم تطبيق الدستور! ونحن وبعد مرور عشرين سنة، لا ندعي أننا في إقليم كوردستان نخلو من أخطاء. كلنا في العراق أخطأنا لكن علينا أن نعتبر من أخطاء الماضي. بذل الرئيس مسعود بارزاني والمرحوم الرئيس مام جلال طالباني الكثير من الجهود لكي يتم تطبيق الدستور.

ونبّه الرئيس بارزاني مرات عديدة إلى أن الدستور يتعرض للإهمال وأن هذا سيخرب العراق. قيادة إقليم كوردستان شعرت بمسؤولية كبيرة تجاه تطبيق الدستور، وفاء منها لكل مكونات العراق. والآن فإننا مستعدون لكل مسعى في سبيل وضع الدستور على المسار الصحيح. علينا جميعاً بعد عشرين سنة أن نتحمل المسؤولية المشتركة ونعثر على حلول وسط يجد فيها الجميع في هذا البلد أنفسهم منتصرين في العملية السياسية.

أيها السادة..

سيؤدي التغير المناخي بحلول العام ٢٠٥٠ إلى إجبار مليار ومئتي مليون شخص على الهجرة من ديارهم. وللأسف، فإن دراسات البنك الدولي والأمم المتحدة تضع العراق ضمن خمس دول ستكون الأكثر تأثراً.

هذه مسألة جدية وحيوية جداً، ويجب أن تزيد من المحادثات فيما بيننا في سبيل العثور على حلول. كما يجب أن

نجري الكثير من المحادثات مع دول المنطقة، وخاصة تركيا وإيران، في سبيل التخفيف من أضرار هذا التغير وشحة المياه على العراق. المؤتمر الذي عقد الأسبوع الماضي في البصرة ومساندة الأمم المتحدة والدول الصديقة لبرامج وخطوات العراق هي مبعث ارتياح.

من الأخطار الأخرى التي تهدد العراق، الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للعائدات. فنتيجة للتغير المناخي والمساعي المتسارعة لاستبدال مصادر الطاقة وأسلوب الحياة في العالم، ستتعرض حياة شعب العراق مستقبلاً لخطر كبير جداً. خاصة وأن تعداد سكانه سيرتفع كثيراً، وزيادة الجزء المخصص للنفقات التشغيلية في الموازنة، أثقلت كاهل الحكومة بدرجة كبيرة.

العراق بحاجة إلى خطة استراتيجية ومشاريع كثيرة ومتنوعة. يجب إنفاق أموال طائلة على المشاريع الاستراتيجية لكي يبقى البلد آمناً للعيش فيه. أما إنفاق العائدات على صرف الرواتب والتي يذهب الجزء الأكبر منها للخارج لتأمين الاحتياجات، فهو أمر يزيد من الأخطار.

أيها الحضور الكرام..

العراق يتمتع بثراء بشري وطبيعي كبير. ويمكن استغلال هذا بأفضل الطرق ليصبح واحداً من الدول المتقدمة ويحتل المحل والمكانة التي يستحقها في المنطقة وفي العالم. فيصبح لاعباً بارزاً له دور مؤثر في إرساء الأمان والاستقرار والسلام، ويتحول إلى مركز مرموق في المنطقة.

من أجل عراق كهذا الذي نطمح إليه، يجب أن يعمل العراقيون بكل مكوناتهم معاً، ويتحملوا المسؤولية المشتركة، وأن يجمعنا كلنا هدف وأجندة جامعة وطنية عراقية تحمي المصالح العليا للبلد.

كل المكونات، من أي قومية أو دين أو مذهب كانوا، يجب أن يشعروا بأن العراق وطنهم. علينا أن نعمل جميعنا معاً، لتنجح أجندة العراق في العراق. وأن تكون إرادة وقرار وسيادة العراق والعراقيين محفوظة.

في ظل الأوضاع الراهنة السياسية والأمنية والاقتصادية التي تسود المنطقة والعالم، فإن العراق وبضمنه إقليم كوردستان، يواجه تحديات وفرصاً كبرى. الآن، آن الأوان لإجراء حوار صريح وشجاع. هو وقت يجب علينا جميعنا في العراق أن ننظر معاً إلى المستقبل من خلال رؤية مشتركة.

فمن خلال العمل الجماعي والتلاحم ووحدة الصف، ومن خلال التعاون والمسؤولية المشتركة، يمكننا أن نتجاوز كل الصعوبات والتحديات. وأن نستغل الفرص للحاضر ولبناء مستقبل أفضل وبلد أقوى ومتقدم.

وفي إقليم كوردستان، علينا أن نحل الخلافات بروحية وحدة الصف والتلاحم والتعاضد، وفي هذا السياق فإن جهود وخطوات الأطراف السياسية الرامية لإزالة العقبات التي تعترض طريق الانتخابات، تبعث على الارتياح.

ونحن في رئاسة إقليم كوردستان سنواصل عملنا وجهودنا في سبيل تجاوز المشاكل والخلافات. وسنعمل معاً على تحديد موعد للانتخابات، وإجراء العملية في وقتها.

أرحب بكم جميعاً مرة أخرى من السليمانية

شكراً جزيلاً».

SECURITY

THE PRESENT & FUTURE OF SECURITY FORCES IN IRAQ AND THE KRI

PANEL
DAY TWO
#SULIFORUM2023

DOV ZAKHEIM

SENIOR ADVISOR, CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES FORMER U.S UNDER SECRETARY OF DEFENSE

DR. JOSEPH BAHOUT

DIRECTOR, ISSAM FARES INSTITUTE, AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

DR. AMY AUSTIN HOLMES

VISITING SCHOLAR THE ELLIOTT SCHOOL OF INTERNATIONAL AFFAIRS AT GW UNIVERSITY

SARHANG HAMASAEED

DIRECTOR, MIDDLE EAST PROGRAMS, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE

STAFF MAJOR GENERAL OMAR SALIH HASSAN

CHIEF OF STAFF OF THE 70 FORCES

HAMID AL-SHATRI

HEAD OF THE NATIONAL SECURITY SERVICE, GOVT. OF IRAQ

7TH SULAIMANI FORUM
March 15 and 16, 2023

SULAIMANI FORUM
دیداری سلێمانی | ملتقى السليمانية

IRIS
Institute of Regional & International Studies

بلاسخارت:تحديات ثابتة

وخلال مشاركتها الملتقى والقائها الكلمة اشارت السيدة بلاسخارت ممثلة الامين العام للامم المتحدة الى جملة من المواضيع واكدت ان:» التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية في العراق ظلت ثابتة إلى حد كبير»، مؤكدة انه «لا يمكن لأحد أن يتوقع من الحكومة الجديدة، أن تحقق المعجزات بين عشية وضحاها»، ولافتة الى ان «التعامل مع التركة الهائلة لماضي العراق والتحديات العديدة للحاضر يستغرق وقتاً».

ونوهت بلاسخارت الى ان «الفساد الممنهج والحوكمة الضعيفة ورداءة تقديم الخدمات والبطالة والاعتماد المفرط على النفط» أزمات واجهها العراق خلال الأعوام الماضية. مؤكدا ان هذه المشكلات سوف يؤثر على المواطن العراقي ويغذي الشعور العام بالظلم ويؤدي إلى تفاقم التوترات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها».

واكدت ممثلة الامين العام للامم المتحدة انه بالتزامن مع مرور ٢٠ عاماً على إطاحة نظام صدام حسين وتاسيس النظام الجديد في العراق، «ان الشعب العراقي يحتاج إلى أن يرى تقدماً يتحقق ببطء ولكن بثبات لجميع العراقيين، ويشمل ذلك النساء والأقليات والشباب».

قوباد طالباني : لانستطيع الاستمرار على هذا الوضع

اكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، الآن لدينا مشروع قانون الموازنة الاتحادية ويجب علينا العمل من اجل تشريع هذا القانون للنهوض بالبلاد الى الامام.

واضاف قوباد طالباني خلال ندوة في اليوم الثاني من ملتقى السليمانية، بحضور بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، أنه «علينا تحديد المشاكل ومعالجتها ويجب ان تكون لدينا موازنة سنوية وعلينا معالجة المشاكل العالقة مع الحكومة الاتحادية ومواجهة الازمات التي تواجهنا».

واوضح: نحن لانستطيع الاستمرار على هذا الوضع يجب علينا تطوير سياسة النفط في البلاد، علينا تغيير سياستنا النفطية والاتفاق مع الحكومة الاتحادية وتطوير برنامجنا النفطي لخدمة شعبنا، والاوضاع الآن في العراق تتطلب منا عقد اتفاق شامل مع الحكومة الاتحادية لكي نتمكن من تسويق النفط بشكل جيد.

واوضح نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان: هناك حوارات كثيرة مع الحكومة الاتحادية ويجب علينا توضيح من الذي يستطيع التعاقد مع الشركات النفطية؟، من الذي يحق له تصدير النفط؟، والان علينا تحديد كل هذه الامور

لمعالجتها بشكل جذري.

وقال قوباد طالباني: علينا معالجة هذه المشاكل بشكل جذري وانهائها بشكل كامل، يجب ان نضع واردات النفط في خدمة شعبنا ورفاهية المواطنين.

واوضح نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان: نحن نستطيع معالجة جميع المشاكل والخلافات التي تستمر منذ فترة طويلة وانا اؤكد لكم باننا نستطيع معالجة المشاكل العالقة بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، انا لدي رؤية مختلفة حول سياسة النفط داخل حكومة اقليم كوردستان.

العلاق: توجهنا هو ان يكون الدينار هو العملة السائدة

قال محافظ البنك المركزي علي العلاق خلال مشاركته في الندوة، إن البنك المركزي العراقي كما هي البنوك المركزية في العالم، يعنى بمسالة السياسة النقدية التي تنطوي على هدفين اساسين، هما الحفاظ على المستوى العام للاسعار وسعر الصرف الذي يمثل قوة العملة خارجيا، ولعل هذا الهدف في الكثير من البنوك المركزية في العالم هو الأساس.

واضاف، ان تركيز البنك المركزي في النظر الى هذين الهدفين له اولوية كبيرة واساسية ويستنفر كل طاقاته وامكاناته ورؤيته في سبيل وضعها في الاتجاهات الصحيحة. واشار الى التضخم وسعر الصرف تعرضا منذ حوالي عامين الى ارتفاع، حيث كانت نسبة التضخم في العام ٢٠٢٠ اقل من ١٪ وهامش سعر الصرف الرسمي على السوق الموازي اقل من ٢٪ وهو ضمن المعدلات المقبولة عالميا.

وقال محافظ البنك المركزي، ان احدى المشاكل التي نواجهها في موضوع بيع الدولار، خاصة النقدي، هو (دولرة) السوق، وهي حالة غريبة وغير مالوفة ان يدفع شخص بعملة بلد اخر في بلده، لذلك نقف مع الحكومة وسنتخذ الخطوات القانونية اللازمة لان تكون العملة .الوطنية هي العملة السائدة بالاستخدام الداخلي بدلا من عملة الدولار النقدي، وأوضح، ان توجهنا هو ان يكون الدينار هي العملة السائدة داخل البلد وخارجيا ليس لدينا اي مشكلة في التحويلات.

وزير التخطيط: الانفاق التشغيلي أبرز التحديات وجزء من العجز «ورقي»

أكد وزير التخطيط العراقي، محمد تميم، أن «الانفاق التشغيلي» أبرز التحديات التي يواجه الاقتصاد العراقي، منوّهاً إلى أن جزءاً من عجز الموازنة العامة الذي يتجاوز ٦٠ ترليون دينار «ورقي».

وقال وزير التخطيط، محمد تميم، خلال مشاركته في ملتقى السليمانية، اليوم الخميس إن «إعداد موازنات ٢٠٢٣، ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، كان عملاً صعباً استمر حوالي ٣ أشهر، وكنا أمام خيارات محدودة وتحديات كبيرة».

وأضاف «وجدنا أن الانفاق تضخم بشكل كبير مقابل محدودية في الموارد، ما دفعنا إلى إعادة النظر في أبواب الانفاق، وضرورة تحديدها، بشكل ينسجم مع توجهات الحكومة».

ورأى أن أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي هو «الانفاق التشغيلي، ولا ألوم أحداً كوني جزء من هذا النظام السياسي منذ ٢٠ عاماً»، مبيّناً أن «الانفاق الكبير وتاجيل الكثير من الجوانب المالية وضرورة معالجتها، جعل هذه الحكومة أن تواجه تركات كثيرة للحكومات التي سبقتها، منها تسديد الدين الداخلي والخارجي وزيادة الانفاق التشغيلي، بالإضافة إلى زيادة الكتلة النقدية التي تصاحبها عملية تضخم كبيرة».

وأضاف أن المحافظ السابق السابق للبنك المركزي قال له إن حجم الكتلة النقدية يبلغ ٨٤ ترليون دينار، واليوم يتفاجأ بأن «الرقم الحقيقي للكتلة النقدية هو ٩٣ ترليون دينار»، مشيراً إلى أن التعامل مع هذه الكتلة النقدية التي شبهها بـ «جبل الجليد المتحرك»، ربما ستكون «أحد التحديات التي تواجه الحكومة».

وكان محافظ البنك المركزي علي العلاق، قد كشف خلال مشاركته في المتلقى، أن «هناك نمواً في العرض النقدي بمعدلات شاذة وكبيرة جداً»، مشيراً إلى أنه «في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ كانت العملة المصدرة (الكتلة النقدية) حوالي ٥٣ ترليون دينار، تجاوز في الربع الأول من هذا العام ٩٣ ترليون دينار، وهو نمو كبير جداً وعاصفة كبيرة كبيرة في هذا الاتجاه».

محمد تميم رأى أن توجه الحكومة لاستثمار الغاز المصاحب، هو «أحد الخطوات الجرئية لهذه الحكومة رغم أن هذه المشروع قد تأخر منذ حوالي أربع سنوات».

وأشار إلى أن «البطالة تشكل أيضاً تحدياً كبيراً للحكومة، إلى جانب تنمية القطاع الخاص، وأتمتة النظام المالي ونظام الضرائب والمنافذ الحدودية».

كما أشار إلى قضية الطبقات الهشة لم تكن غائبة عن الحكومة، منوّهاً إلى أن «أحد أسباب التضخم في الموازنة التشغيلية، هو معالجة وضع الطبقات الهشة، وإيجاد حالة من التوازن بين التضخم وزيادة الانفاق».

وزير التخطيط أكد أن «الانفاق الحكومي الكبير هو أحد عناصر الضغط على النظام الاقتصادي وينعكس على النمو أيضاً».

في هذا السياق، أوضح أن «ما أضيف للموازنة في قضية الرواتب هذا العام يقترب من ٢١ ترليون وهو ليس سراً، فيما بلغت كل زيادات الانفاق على الرواتب في السنوات السابقة ٤١ ترليوناً»، مشيراً إلى أنه «ليس قراراً حكوميا، إنما ذهبت الحكومة لمعالجة وتأطير حالات سابقة».

وتابع أن «الأموال التي خصصت للاستثمار في الموازنة تبلغ نحو ٤٧ ترليون دينار، ١٥ ترليوناً منها ذاهبة لجولات التراخيص في بغداد وأيضاً إقليم كوردستان فيما يتعلق بكلف إنتاج النفط، ما يعني أننا نتحدث عن نحو ٣٢ ترليون دينار، ٩ ترليونات و٩٠٠ مليار دينار لاتفاقيات قروض تمويل الموازنة للمشاريع الاستثمارية، خاصة في مجالات الطاقة والبنى التحتية».

يشار إلى أن مجلس الـوزراء وافق في (١٣ آذار ٢٠٢٣) على مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥، في جلسته الاعتيادية المنعقدة برئاسة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، وأحاله إلى مجلس النواب

حول عجز الموازنة البالغ أكثر من ٦٠ ترليون دينار، قال محمد تميم إن «جزءاً منه عجز ورقي. لدينا ٢٤ ترليون كرصيد في وزارة المالية، وسنذهب باتجاه السندات»، مشيراً إلى أن الموازنة ستدخل حيز التطبيق «إذا ما أقرت في توقيتاتها المنطقة، ربما في شهر أيار القادم أو حزيران، العجز قد يكون نحو ٢٠ – ٢٥ ترليون، ونكون قد تجاوزنا نصف السنة».

التحدي الأكبر الآن

أما وكيل جهاز الأمن الوطني حميد الشطري فقد أكد أن تنظيم «داعش» «لم يعد لديه القدرة على مسك الأرض»، مضيفاً: «انتهينامن (داعش) عسكرياً وقريبا سننتهي من (داعش) أمنيا». وأوضح الشطري أن «التحدي الأكبر الآن هو كيفية معالجة التطرف». وحول مخيم الهول قال الشطري إن «داعش» استغل مخيم الهول حيث يقيم ٦٠ ألف إنسان، لبث أفكاره المسمومة.

أما رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي فقد قال في مداخلة له في أعمال الملتقى إن «عدم معرفة المواطنين العراقيين بحقوقهم دفعهم إلى دفع الرشوة لتسريع أمورهم»، مشيراً إلى «خطورة الأمر بالنسبة لكيان الدولة، وأن في مثل هذا الأمر، لا يستطيع رئيس الحكومة عمل أي شيء». ورأى العبادي أن «الفساد يختبئ وراء الإجراءات والروتين المعقد، فضلاً عن الأعمال الورقية والبيروقراطية للدولة».

من جهته، حدد رئيس هيئة النزاهة القاضي حيدر حنون أسباب تعثر محاربة الفساد في البلاد. وقال إن «الحكومات السابقة توجهت لإنشاء كيانات فرعية، وربما بعضها غير دستورية». وأضاف أن «هذه الكيانات الفرعية أخذت من (النزاهة) عملها، والنتيجة: لم تنجح عملية مكافحة الفساد لأن الحكومات السابقة لم تذهب إلى المؤسسة المختصة، ألا وهي هيئة النزاهة».

على هامش ملتقى السليمانية

ضرورة تنفيذ البرنامج الحكومي وضمان الحقوق الدستورية لشعب كوردستان

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٣/١٥ في دباشان بالسليمانية رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني والوفد المرافق له.

وجرى خلال لقاء حضره مقرر وعدد من أعضاء الهيئة العاملة والمكتب السياسي بحث التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في إقليم كوردستان والعراق، وشدد الاجتماع على دعم المشروع الوطني العراقي والمتمثل في تقديم الخدمات وتثبيت القانون والاستقرار.

وقدم بافل جلال طالباني خلال اللقاء شكره وتقديره لرئيس الوزراء العراقي على إتمام الإجراءات الاتحادية لتحويل مدينة حلبجة إلى محافظة داعيا إلى أن تكون هذه بداية مهمة لخدمة أهالي حلبجة وتنفيذ الحكومة العراقية لالتزاماتها القانونية والدستورية ازاء حلبجة. وقال: يجب القيام بخطوات عملية لإعادة إعمار المحافظة

وتقديم الخدمات لها على ما قدمت من تضحيات كبيرة.

وحول المصادقة على مشروع قانون الموازنة قال بافل جلال طالباني: إنها خطوة مهمة ولابد من حماية الاستقرار الاقتصادي ومعيشة المواطنين.

وجدد بافل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على إنجاح وتنفيذ البرنامج الحكومي بحيث يتم تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين، وأضاف: نشدد على حل المشاكل بين الإقليم وبغداد سياسيا بشكل يضمن الحقوق الدستورية لشعب كوردستان. وتابع أنه يجب تغليب المصالح الوطنية ويخطو الجميع باتجاه الإعمار والاستقرار.

وفي محور آخر من حديثه شدد بافل جلال طالباني على أن الاتحاد الوطني الكوردستاني له توجه وقرار موحد ويتبع سياسة واستراتيجية الرئيس مام جلال نفسها حول القضايا ونريد أن نخدم الشعب والبلاد مع أصدقائنا معا ونؤمن بالشراكة الحقيقية وروح الوئام.

من جانبه شكر رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بافل جلال طالباني والاتحاد الوطني الكوردستاني على دورهم ومواقفهم السياسية الإيجابية من العراق وإنجاح البرنامج الوزراي قائلا: الميراث الثر الذي تركه الرئيس مام جلال هو مسؤولية عظيمة ومهمة كي يلتزم بها الجميع.

وأضاف أن الاستقرار السياسي في العراق مرهون بالاستقرار السياسي في الإقليم ومن واجب الحكومة أن تخدم الجميع وأن تستمر عملية الإصلاح.

وشهد اللقاء التأكيد المتبادل على أهمية تدعيم التفاهمات السياسية بين مختلف التيارات الوطنية، بما يؤمّن الاستقرار والازدهار الاقتصادي.وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أولوية تحقيق تطلعات المواطنين في تلقيهم الخدمات اللائقة، وتعزيز فرص الشباب وأدوارهم في التنمية والبناء.

لا خيار غير الاتفاق مع بغداد من اجل المصلحة العامة

وكذلك استقبل السيد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، يوم الاربعاء، في السليمانية، السيد محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء الاتحادي، وبحثا آخر المستجدات السياسية والعلاقات بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية. واكد اللقاء اهمية الالتزام بالحلول الدستورية للمشكلات.

وحول المصادقة على مشروع قانون الموازنة الاتحادية في مجلس الوزراء الاتحادي، اكد الجانبان اهمية الالتزام بتنفيذ بنود الموازنة بعد التصويت عليها في مجلس النواب وعدم خلق اية عوائق او مشكلات امام الاستحقاقات المالية.

واشار قوباد طالباني الى ان النقاط المتعلقة بالاقليم قابلة للتنفيذ ولايوجد خيار آخر غير الاتفاق من اجل المصلحة العامة.

وقدم قوباد طالباني شكره للسيد محمد شياع السوداني على زيارته السليمانية، واكد دعمه لانجاح كابينته الوزارية املا ان يسيطر الجانبان بالعمل المشترك على التحديات الراهنة وذلك من اجل تقديم خدمة افضل للمواطنين.

وقد حضر الاجتماع كل من وزراء التخطيط والداخلية والهجرة والمهجرين في الحكومة الاتحادية ووزير التخطيط في حكومة اقليم كوردستان والمشرفين على ادارتي كرميان ورابرين.

للرئيس مام جلال دور اساسي في بناء العراق الجديد و كتابة الدستور

زار السيد محمد شياع السوداني رئيس وزراء الحكومة الاتحادية يوم الاربعاء، مزار فقيد الامة الرئيس مام جلال، واشاد بالدور الذي قام به الرئيس مام جلال خلال فترة النضال ضد الدكتاتورية وبناء مؤسسات الدولة بعد تحرير العراق، وفيما يأتي نص الرسالة:

«بسم الله الرحم الرحيم

اليوم (٢٠٢٣/٣/١٥) تشرفت بزيارة قبر المرحوم الرئيس جلال طالباني رحم الله، ووضعت اكليل الزهور وقرائة الفاتحة ترحما لروحه.

يصادف هذه الايام مرور ٢٠ عام على التغيير والذي كان الرئيس الراحل مام جلال احد الاعمدة الرئيسية لمرحلة النضال والجهاد ضد النظام الدكتاتوري، وكان له دور كبير في كتابة الدستور وبناء الدولة مابعد ٢٠٠٣ وترك اثرا طيبا بما عرف عنه من حكمة ووطنية ورؤية ثاقبة، تلك السيرة الحافلة والعطرة تدفع الجميع وفي مقدمتهم الاخوة الاتحاد الوطني الكوردستاني الى استلام العبر والدروس من تلك السيرة بما يعزز امن واستقرار كوردستان وهو امن واستقرار العراق».

محمد شياع السوداني

رئيس مجلس الوزراء العراقي

٢٠٢٣/٣/١٥

الاتحاد الوطني: دعم راسخ لمجلس القضاء الاعلى وسيادة القانون

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٣/١٥ في دباشان، السيد فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الاعلى في العراق.

وخلال اللقاء الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة وخالد شواني عضو المكتب السياسي ونزار آميدي وزير البيئة في الحكومة الاتحادية، بحث الجانبان آخر التطورات والمستجدات السياسية في البلاد، واكدا ضرورة حماية الاستقرار وترسيخ القانون.

في جانب آخر من اللقاء، اكد الرئيس بافل جلال طالباني دعم الاتحاد الوطني الكامل من اجل تجاوز العراقيل وتطوير مؤسسات الدولة وتقديم المزيد من الخدمات، وقال: ندعم بشكل كامل القرارات القانونية والدستورية لمجلس القضاء الاعلى من اجل مواجهة الفساد وسيادة القانون في البلاد.

هيبة الدولة من هيبة القضاء ونرفض التدخل في شؤون الأخير

الى ذلك أكد نائب رئيس الوزراء في إقليم كوردستان قوباد طالباني، الأربعاء، أن هيبة الدولة من هيبة القضاء، وفيما رفض كل أشكال التدخل السياسي في القضاء، اعتبر أن التحدي الأكبر الذي يواجه إدارة الحكم في العراق والإقليم هو رفع مستوى الخدمات.

وقال المكتب الإعلامي لطالباني في بيان إن الأخير "اجتمع مع فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى وبحث الجانبان وضع القضاء في إقليم كوردستان والعراق وسبل تمتين العلاقات القضائية بين الإقليم وبغداد".

وأكد الجانبان وفقا للبيان "ضرورة تعزيز العلاقات القضائية بين الإقليم والسلطة الاتحادية لاسيما فيما يخص نقل الخبرات وإيجاد تعاون أكبر بين مجلس القضاء في الإقليم ومجلس القضاء الأعلى العراقي".

وشدد الجانبان على "تسليم المطلوبين بين أربيل وبغداد واعتقال الهاربين من العدالة، والسعي لإيجاد المزيد من التعاون والتنسيق بين الطرفين، وعدم السماح لأي طرف بالوقوف في طريق تبادل المطلوبين"، معتبرين أن "هيبة وشوكة الدولة من هيبة السلطة القضائية وسيادتها"، رافضين "كل أشكال التدخل السياسي في السلطة القضائية".

ولفت طالباني بحسب البيان إلى أن "التحدي الأكبر الذي يواجه إدارة الحكم في العراق والإقليم هو كيفية رفع مستوى الخدمات، وعليه لابد من خدمة المواطن بما هو أفضل".

موقف صريح للاتحاد الوطني حيال المعادلات في العراق واقليم كوردستان

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٣/١٥ على هامش مشاركته في ملتقى السليمانية، وفداً امريكيا رفيعاً برئاسة تيري ولف المستشار الاعلى للرئيس الامريكي لشؤون الشرق الاوسط.

وخلال اللقاء، أوضح الرئيس بافل جلال طالباني موقف الاتحاد الوطني حول مجمل المعادلات السياسية، الاقتصادية والامنية في العراق واقليم كوردستان، واكد ضرورة استمرار الحوار والجهود الايجابية بين اقليم كورستان والعراق من اجل تجاوز العراقيل ومعالجة المشاكل بشكل نهائي.

وحول المشاكل السياسية والادارية في اقليم كوردستان وجهود الاتحاد الوطني من اجل تجاوز الخلافات، قال الرئيس بافل جلال طالباني: الاتحاد الوطني يؤمن بالتنسيق والعمل المشترك، ونريد معالجة المشاكل في هذا الاطار،

وان نتجه نحو تطوير الاقليم وخدمة شعبه.

في جانب آخر من اللقاء، جرى بحث ملف الطاقة وخطوات توحيد قوات البيشمركة، وفي هذا الصدد قال الرئيس بافل جلال طالباني: يجب ان تكون الطاقة في خدمة الصالح العام وان تكون وارداتها من اجل توفير الرفاهية للمواطنين.

واضاف: من اجل توحيد واعادة تنظيم قوات البيشمركة اتخذنا خطوات فعلية وهدفنا تشكيل قوات وطنية محكمة، ولهذا الهدف نحن نعتبر ان دعم الحلفاء وخاصة الولايات المتحدة مهم.

الاتحاد الوطني يؤمن بالعمل المشترك

والتقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٣/١٥ في السليمانية، ايريك شوفالييه السفير الفرنسي لدى العراق.

وخلال لقاء حضره درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي واوليفيه ديكونتي القنصل العام الفرنسي في اقليم كوردستان، تم التباحث حول الوضع السياسي في الاقليم والعراق، حيث تم التأكيد على ضرورة مواصلة الحوارات لايجاد حلول للمشكلات بين حكومتي الاقليم وبغداد وفق الدستور وحماية المصالح العامة.

وقد أوضح الرئيس بافل جلال طالباني رؤية الاتحاد الوطني بشأن الوضع في الاقليم والخطوات اللازمة لتجاوز الخلافات، قائلا: معلوم لدى الجميع أننا لدينا ايمان راسخ بالعمل المشترك، فحياة ومعيشة المواطنين مسؤوليتنا ونبذل ما في وسعنا في هذا السبيل.

معالجة المشاكل العالقة على اساس الدستور

واستقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٣/١٤ في دباشان، السيد حيدر العبادي رئيس ائتلاف النصر.وخلال اللقاء، الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة وخالد شواني عضو المكتب السياسي ونزار آميدي وزير البيئة في الحكومة الاتحادية، جرى التاكيد على تعزيز العلاقات التاريخية بين الجانبين واستمرار التنسيق من اجل حماية المصالح العليا.

في جانب آخر من اللقاء، اكد الجانبان اهمية التفاهم واستمرار الحوار الوطني بين الاطراف السياسية في الاقليم والعراق لمعالجة المشاكل من اجل توفير حياة أكثر استقرار في البلاد.

واكد الرئيس بافل جلال طالباني ضرورة معالجة المشاكل بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية على اساس الدستور، وقال: الخلافات لاتخدم اي طرف ويجب ان نعمل جميعاً من اجل بناء مستقبل اكثر اشراقاً.

الالتزام بالشراكة الحقيقية وحل المشكلات وفق الدستور

كما والتقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الخميس ٢٠٢٣/٣/١٦ الدكتور إياد علاوي رئيس ائتلاف الوطنية.

وخلال اللقاء الذي حضره درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي وقوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، جرى التأكيد على ضرورة الالتزام بالعمل المشترك والشراكة الحقيقية وحل المشكلات على أساس الدستور.

وحول المشكلات بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، قال الرئيس بافل جلال طالباني: «لامبرر لعدم الاتفاق ويجب أن نتوصل الى نتيجة إيجابية. فإضاعة الوقت ليست في مصلحة أي طرف وينبغي إنهاء الخلافات.

الحلول المؤقتة لا تجدي و يجب التخلي عن التقاعس السياسي

نص كلمة ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت في الملتقى السليمانية السابع

«أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

عند مشاركتي في هذا الملتقى منذ أربع سنوات، في آذار ٢٠١٩، بدأت بالقول بأنني سأتحدث بصراحة وبطريقة تحفز التفكير، حتى نتمكن أن نحاول بصدق وبطريقة بناءة معالجة بعض المشاكل المتأصلة في العمليات والمؤسسات العراقية. وإذا سمحتم لي، سأفعل ذلك مرة أخرى اليوم.

وفي ذلك الوقت، قلت إنه فقط من خلال التركيز على المخاوف المنهجية، سيكون من الممكن استعادة الثقة العامة. وحذّرت من أن الغضب الشديد ينفجر بسهولة، وأن عدم اتخاذ أي إجراء سيؤدي حتماً إلى حلقة جديدة من العنف.

ماذا حدث بعد ذلك؟ وأين هي الأمور اليوم؟

بالطبع، نتذكر جميعاً المظاهرات الواسعة التي اندلعت في تشرين الأول من نفس العام. حيث نزل الكثير والكثير من العراقيين – من جميع مناحي الحياة – إلى الشوارع، احتجاجاً على انسداد الآفاق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعبوا من الفساد والمصالح الحزبية، وبعد ١٦ عاماً، لقد نفد صبرهم، ببساطة، حيال الوعود التي لم يتم الوفاء بها.

ما طالبوا به هو بلد قادر على تحقيق كامل إمكاناته لصالح جميع العراقيين.

وما تبقى عبارة عن تاريخ. إذ أدت الخسائر الفادحة في الأرواح وكذلك الإصابات العديدة، جنباً إلى جنب مع غياب المساءلة واختطاف الاحتجاجات السلمية من قبل كافة أشكال موازين القوى، إلى اتساع نطاق أزمة ثقةٍ كانت في الأصل هائلة.

وخلاصة القصة: أدت هذه الأحداث، كما نعلم جميعاً، إلى استقالة رئيس الوزراء، وإقرار تشكيل حكومة جديدة، والأهم من ذلك، إجراء انتخابات برلمانية مبكرة بعد ذلك بعامين، في تشرين الأول ٢٠٢١.

وبينما تم الاعتراف على نطاق واسع بأن هذه الانتخابات شفافة وذات مصداقية – وهو ليس بالأمر الهين بالنسبة لديمقراطية فتية – بعد فترة وجيزة، وجد العراق نفسه في خضم أوضاع متقلبة للغاية ومشحونة سياسياً بعد الانتخابات.

لقد ذهبت الدعوات التي وجهت إلى الأحزاب لتجاوز خلافاتها أدراج الرياح. ومع تصاعد التوترات لعدة أشهر، لم يكن المرء بحاجة إلى بلورة سحرية ليرى إلى أين سيؤدي ذلك: وضع أدى إلى اشتباكات مسلحة في قلب العاصمة وأماكن أخرى.

لكن أخيراً، في تشرين الأول ٢٠٢٢، بعد أكثر من عام من الخلاف ولعبة النفوذ، أقر مجلس النواب الحكومة العراقية الجديدة بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني. وكان الوقت قد حان لذلك.

سيداتي وسادتي، بالعودة إلى الإحاطات التي قدمتها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بشكل ربع سنوي، على مدى السنوات الأربع الماضية، فمن الواضح بلا شك: أن التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية ظلت ثابتة إلى حد كبير.

ما الذي يعنيه ذلك؟

يعني ذلك أن العديد من التطلعات والمطالب – التي برزت في تشرين الأول ٢٠١٩ – لا تزال حية. ويعني ذلك أن الحلول المؤقتة لا تجدي. ويعني ذلك أيضاً أنه يجب التخلي عن التقاعس السياسي.

ويعني، إضافة إلى ذلك، أنه سيستمر اختبار صبر العراقيين وصمودهم.

لماذا؟ لأنه لا يمكن لأحد أن يتوقع من الحكومة الجديدة، هذه الحكومة، أن تحقق المعجزات بين عشية وضحاها. حيث يستغرق التعامل مع التركة الهائلة لماضي العراق والتحديات العديدة للحاضر وقتاً.

وبالتأكيد، تغلّب العراق على بعض العوائق الرئيسية قصيرة الأمد التي كان يواجهها فور الإطاحة بصدام حسين. ولكن منذ ذلك الوقت، واجهت البلاد مجموعة كبيرة من الأحداث والاتجاهات المزعزعة للاستقرار، على الصعيدين الداخلي والخارجي على حدّ سواء.

على سبيل المثال لا الحصر: بدءاً من العنف الطائفي المميت والقتال ضد تنظيم داعش والجماعات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة والتنافس بين القوى الخارجية المختلفة إلى جائحة كوفيد-١٩ والتحديات البيئية الهائلة والآثار السلبية لتغير المناخ.

والآن نجد أن هذه الأحداث التي وقعت على مدار العشرين عاماً الماضية لم تؤد إلى تفاقم جوانب الضعف الحالية الموروثة من العقود السابقة فحسب، بل كشفت أيضاً عن نقاط ضعف جديدة.

بعبارة أخرى، في حين أن العراق قد اجتاز عبر تاريخه أوقاتاً قاتمة وصعبة للغاية، لا تزال عوامل عدم الاستقرار في الماضي القريب للبلاد، إلى حدّ كبير، هي نفسها – مما أدى إلى نمطٍ من الأزمات المتكررة.

وتشمل هذه الأزمات، من بين أمور أخرى، الفساد الممنهج والحوكمة الضعيفة ورداءة تقديم الخدمات والبطالة والاعتماد المفرط على النفط. وكل ذلك يؤثر بدوره على المواطن العراقي العادي ويغذي الشعور العام بالظلم ويؤدي إلى تفاقم التوترات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها.

ومع ذلك، نعلم أيضاً أنه يمكن أن تظهر فرص جديدة من أي أزمة. ودعوني أؤكد على ذلك قبل أن يتكون لدى أي شخص انطباع بأن العراق قضية خاسرة. ليس الأمر كذلك.

يمتلك العراق إمكانات هائلة. ورسم صورة متصاعدة من الشعور بالهلاك ليس هدفي هنا على الإطلاق.

لذا، دعوني أؤكد مرة أخرى: إن إقرار حكومة العراق الجديدة الذي تمّ مؤخراً بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني،

يوفر فرصة بالغة الأهمية. فرصة لإعادة البلاد إلى مسار الاستقرار.

ففي أحدث إحاطة لي قدمتها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أوائل شباط، ذكرت أن الحكومة العراقية أبدت عزمها على معالجة عدد من القضايا الملحة.

ومع ذلك، ما زال الوقت مبكراً بالطبع. لذلك لا يسعني إلا التأكيد مرة أخرى على أن أي حكومة تحتاج إلى بعض الوقت لإنجاز الأمور. وكذلك، لكي تحقق أي حكومة تقدماً ملموساً، فإن الدعم واسع النطاق- سواء كان ذلك من داخل التحالف أو خارجه – يعدّ متطلّباً أساسياً.

الأمر بسيط للغاية: إن نوعية التغيير العميق الذي نحتاج إليه الآن يتطلّب التزاماً ثابتاً من طيفٍ واسع من الأطراف الفاعلة. وبالتأكيد، يتطلب أيضاً وضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

وفي المقابل، يحتاج الشعب العراقي إلى أن يرى تقدماً يتحقق (ببطء ولكن بثبات) لجميع العراقيين – ويشمل ذلك النساء والأقليات والشباب.

إنهم بحاجة لأن يروا أن شمول الجميع والمساواة ليستا مجرد كلمات تقال في الخطب بل يتم التعامل معها بوصفها من الضروريات الحتمية.

إنهم بحاجة لأن يروا أن الحيز المدني لا يتم تقييده بل يتم إفساح المجال أمامه للازدهار، مما يضمن حرية التعبير.

إنهم بحاجة إلى التأكد من ضمان العدالة والمساءلة للجميع - بغض النظر عن الانتماء أو الخلفية.

كما أنهم بحاجة لأن يروا أن إيجاد بيئة مواتية و»شاملة للجميع» هو جوهر أي سياسة أو تشريع.

السيدات والسادة،

في وجود قائمة طويلة من الموضوعات المعلقة في العراق تدور في أذهان الجميع – من المهم التركيز وعدم تشتيت الانتباه أو التسبب في مشكلات جديدة وغير ضرورية للحكومة.

بعبارة أخرى، ما هي الأولويات اللازمة من أجل كسر حلقات انعدام الاستقرار؟ ما هو التأثير المحتمل لقانون أو لائحة معينة؟ وكذلك، هل من الممكن أن يكون مثيراً للجدل أو للانقسام؟ هل من الممكن أن يستعدي المجتمعات المحلية؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة للدعم واسع النطاق الذي تشتد الحاجة إليه الآن؟

وسواء كان ذلك تغييرات محتملة في قوانين قائمة أو دخول حظرٍ حيز التنفيذ أو قيود محتملة على الحقوق والحريات - يعتبر تجاهل التأثير الأوسع نطاقاً عملاً محفوفاً بالمخاطر.

إذاً، يجب أن يكون السؤال طوال الوقت هو: هل يستحق الأمر بالفعل الوقت والجهد أم أن مجموع هذه القضايا، في مرحلة معينة ، سيكون أكبر من كل أجزائه؟ - وبالتالي (مرة أخرى) يتم تشتيت انتباه الكثيرين عن الأولويات الرئيسية، بل وإبعادهم؟!

وعليه، السيدات والسادة، اسمحوا لي أن أعود إلى القائمة الطويلة من القضايا الملحة.

وسأذكر القليل فقط منها:

أولاً وقبل كل شيء، وكما أوضح رئيس الوزراء سابقاً، فقد وافق مجلس الوزراء على الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٣، وهذا خبر جيد بالفعل. وبطبيعة الحال، لا يزال يتعين على البرلمان إقرارها. وبالطبع، بدون موازنة يقرها البرلمان، فإن تنفيذ برنامج الحكومة سيتأخر كثيراً- بما في ذلك تقديم الخدمات العامة.

والأهم من ذلك أن ارتفاع أسعار النفط لا يمكنه أن يبقي البلاد واقفة على قدميها. وبالمثل، فإن خلق الوظائف بشكل

مستدام لا يمكن تحقيقه من خلال زيادة تضخم القطاع العام. هناك حاجة ماسة إلى إصلاحات اقتصادية ومالية.

ويجب أن تتجاوز جهود مكافحة الفساد المنهجي في العراق الأفراد أو الأحداث. إن النظام الذي تم تأسيسه بعد عام ٢٠٠٣ ببساطة لا يمكن أن يستمر. وإذا ترك كما هو، فسوف يأتي بنتائج عكسية مرة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القضايا العديدة العالقة بين بغداد وأربيل تتطلب قيام علاقات مؤسسية. وفي غياب ذلك، سيتحسن القليل وليس الكل.

وهنا أيضًا، يمكنني الاستمرار.

مرة أخرى، لنختصر قصة طويلة: في خطابي لكم، هنا في السليمانية - في عام ٢٠١٩، صورت مشهداً تشوبه سياسة الفصائل والأطراف الفاعلة غير الحكومية واختلال موارد الدولة وسوء الخدمات ونقص الوظائف. والآن، بعد مضي أربع سنوات، لا يزال العديد من هذه القضايا قائماً بشكل بالغ الحدة.

ما أقوله في الأساس، أنه لا يوجد وقت لنضيعه.

من المؤكد أن التحديات التي تنتظرنا متعددة. وسيكون من السذاجة بمكان الاعتقاد بأن إرث الصعوبات الماضية والتهديدات الناشئة حديثاً سيتوقفان عن اختبار قدرة البلاد على الصمود.

ونعم، كأي دولة أخرى، سيخضع العراق للاختبار - عاجلاً أم آجلاً. ولكن ما يدعو إلى الخوف هو أنه إذا لم يتم اتخاذ إجراء سريع، فإن العراق سوف يفشل في هذا الاختبار.

ولذلك، من المهم الرسّو بالبلاد في الاستقرار الذي تحتاجه لتتحمل الصدمات المستقبلية. ولكي يحدث ذلك، يجب أن نتعلم بشكل جماعي من التاريخ - والتاريخ الحديث في الوقت ذاته - لتجنب تكراره.

سيداتي وسادتي ،

تركز كلمتي اليوم على العراق ككلّ، ولكن الاقتتال السياسي الداخلي والمصالح الخاصة للأحزاب في إقليم كردستان لا يمكن إغفال ذكرها.

فعند مشاركتي في فعالية جرت في جامعة كردستان منذ ما يقرب من عامين، في أيار ٢٠٢١، اختتمت كلمتي بالقول بأن إقليم كردستان لديه خيار:

يمكنه أن يتحد ويتصدى للفساد المنهجي وأن يعزز احترامه للحقوق والحريات الأساسية، وأن يحقق تقدماً ملموساً في الإصلاح الأمني والاقتصادي، وأن ينخرط في حوارٍ على الرغم من الخلافات الداخلية التي تبدو في بعض الأحيان (أعترف بذلك) أنه لا يمكن التغلب عليها. أو يمكنه أن يفشل في ترتيب شأنه الداخلي، والمخاطرة بما حققه خلال العقود الماضية.

ويؤلمني أن أقول ذلك، لكن الكثير من الناس يتساءلون: ما هو جرس الإنذار الذي تنتظره الأحزاب؟

السيدات والسادة، في الختام اسمحوا لي أن أؤكد: إننا نأمل مخلصين أن يتمكن العراق - بالاعتماد على ثروته الهائلة وتنوعه وفرصه وإمكانياته- الآن، وبالتالي يتم تمكينه، من المضي قدمًا بنجاح.

بعد ٢٠ عاماً، تستحق البلاد أن تتجاوز الحلقات اللانهائية من عدم الاستقرار والأوضاع الهشة. إن العراقيين على دراية تامة بالحياة التي وعدوا بها بعد صدام. وبعد عقدين من الزمن، فإنهم يستحقون ما هو أفضل.

إن الأمر بهذه البساطة، وأنا مقتنعة أنه لا يزال بإمكاننا جميعاً استشراف ذلك المستقبل الموعود.

شكراً لكم».

بغداد وأربيل.. «تصفير الأزمة» يبدأ بالموازنة

* سكاي نيوز عربية

حمل مشروع الموازنة، الذي وافق عليه مجلس الوزراء العراقي بعد طول انتظار، بنودا تمهد لـ«تصفير» الأزمات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن حصة الإقليم من الموازنة وملفات أخرى.

وافق مجلس الوزراء العراقي، الإثنين، على مشروع قانون الموازنة العامة، وأحاله إلى البرلمان للاطلاع وإبداء الرأي قبل المصادقة عليه، وتحويله إلى الرئيس.

نقلت وكالة الأنباء العراقية «واع»، عن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، قوله إن إجمالي الموازنة يبلغ ١٩٧،٨٢٨ تريليون دينار، بينما بلغ العجز ٦٣ تريليون دينار، وإجمالي إيرادات الموازنة أكثر من ١٣٤ تريليون دينار، منها ١١٧ تريليون إيرادات نفطية، والباقي إيرادات غير نفطية.

بداية تصفير الأزمات

الدكتور غازي فيصل حسين، رئيس المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، يؤكد لموقع «سكاي نيوز عربية» أن المفاوضات والاجتماعات بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان بشأن حصة الإقليم من الموازنة قد تمت تسويتها.

يتوقع حسين أنه بعد إقرار الموازنة في البرلمان، سيبدأ العراق «مرحلة جديدة من العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، ويتبقى الخلاف الخاص بالمادة ١٤٠ حول المناطق المتنازع عليها بين الجانبين، وقانون النفط والغاز».

«بالطبع هناك جهود واجتماعات مستمرة للتوافق بشأن هذه النقاط، وحال الوصول إلى حلول بشأنها سيؤدي إلى تصفير الأزمات بين الطرفين»، كما يأمل الباحث العراقي.

حلول جذرية

القيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، محمود خوشناو، يعرب عن أمله بـ«تسوية الخلافات بشأن ملفات المال والطاقة عبر اتفاق جذري، وتنفيذه».

كما يأمل خوشناو في حديثه لموقع «سكاي نيوز عربية» أن يصوّت مجلس النواب في بغداد على قانون الموازنة «وبعدها نذهب إلى المادتين ١١١ و١١٢ من الدستور، بعيدا عن المزاج السياسي لهذا الطرف أو ذاك».

المادتان ١١١ و١١٢ خاصتان باستغلال واستثمار وتوزيع الثروات الطبيعية في باطن الأرض، وهناك خلاف بين القوى العراقية حول تفسيرها، وما إن كان المتحكم في ذلك السلطة المركزية أم المناطق.

اتفاق شامل

بتعبير رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، فإن الموازنة العامة تأتي ضمن خطة الحكومة لدعم الاستقرار المالي، وسيتم تكرارها لثلاث سنوات (٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥).

عن أسباب تأخير الموازنة، تحدث السوداني عن أن مِن بينها انتظار الوصول لتفاهم مع إقليم كردستان، وتم الآن التوصل لاتفاق شامل للقضايا العالقة.

ساردا بعض ملامح هذا الاتفاق، قال إنه «لأول مرة يتم إيداع الإيرادات الكلية للنفط المنتج في الإقليم بحساب مصرفي يخضع للإدارة الاتحادية».

هذه التفاهمات بين بغداد وأربيل «تؤكد مضي الطرفين نحو إقرار قانون النفط والغاز»، حسب رئيس الوزراء.

بشأن عجز الموازنة، قال المتحدث باسم الحكومة، باسم العوادي، إنه «مسيطر عليه ومغطى بالكامل»، وسيتم تغطيته من موارد مالية متنوعة، منها مبالغ لدى وزارة المالية، وسندات وقروض داخلية وغيرها.

أوضح أن سعر برميل النفط الخام المصدر اعتمد في الموازنة ٧٠ دولارا للبرميل، لافتا إلى أن إجمالي النفقات المقترحة ١٩٧٫٨٢٨ تريليون دينار، والمشاريع الاستثمارية ٤٧٫٥٥٥ تريليون دينار.

ضرورة عدم بقاء شيء اسمه «القضايا الخلافية»

الى ذلك أكد مستشار رئيس الوزراء العراقي فرهاد علاء الدين، يوم الأربعاء، أن محمد شياع السوداني أكد خلال اجتماعه مع قادة الإقليم ضرورة عدم بقاء شيء اسمه «القضايا الخلافية» بين أربيل وبغداد.

وقال فرهاد علاء الدين أثناء مشاركته في ملتقى السليمانية السابع ، إن «زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى إقليم كوردستان واجتماعه مع قادة كوردستان كانت إيجابية للغاية».وأضاف «نستطيع القول إنها المرة الأولى التي يتم فيها عقد اجتماع إيجابي من هذا النوع بين وفد الحكومة الاتحادية ووفد حكومة إقليم كوردستان وكبار المسؤولين في الإقليم».

وأكد أن «محمد شياع السوداني شدد على ضرورة عدم بقاء شيء اسمه القضايا العالقة بين أربيل وبغداد»، لافتاً إلى أن السوداني «أكد أننا نريد مشاريع وحلولاً مستدامة وذلك بهدف خدمة شعب العراق في جميع أجزائه».

وأشار إلى أنه «تبين في قانون الموازنة الاتحادية، أن جميع الأطراف كانت متفقة للغاية، بضرورة تحديد حصة إقليم كوردستان في الموازنة، وتطبيقها في المستقبل».

وبشأن اتفاق الأطراف السياسية في تمرير الموازنة داخل مجلس النواب، قال فرهاد علاء الدين، إن «ذلك الاتفاق يخص ائتلاف إدارة الدولة، ولكافة أطرافه السياسية نواب داخل البرلمان».

وتابع «إن واجه ذلك الاتفاق بعض الصعوبات داخل البرلمان فإنه لن تحدث مشاكل عويصة مثل السابق»، مشدداً على أنه «من المتوقع أن تمرر الموازنة كما هي أو مع بعض التعديلات البسيطة».

ولفت إلى أن «ما هو موجود الآن هو اتفاق سياسي في العراق، ونستطيع القول إن الموافقة على موازنة عام ٢٠٢٣ ستكون إحدى نقاط هذا الاتفاق».

ونوه إلى «وجود اتفاق سياسي آخر لتنفيذ قرارات المحكمة الاتحادية، والتي من الآن فصاعداً ستصدر قراراتها بشكل مختلف».وشدد على أن «الاتفاقية متعلقة بسن قانون خاص بالمحكمة الاتحادية، وعندما يتم سن القانون الجديد، ستكون قرارات المحكمة الاتحادية مختلفة، وسيتم البت فيها وفقاً للقانون الجديد».

حساب معلوم وتحت رقابة الحكومة العراقية

الى ذلك قال المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي، هشام الركابي، إن التفاهم بين الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة حكومة إقليم كردستان، يسمح بأن تكون إيرادات الإقليم بحساب معلوم وتحت رقابة الحكومة.

وأكد الركابي، الخميس، في تغريدة على حسابه الرسمي على تويتر أن «التفاهم العالي وحرص الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان أسفر عنه ما ورد في الموازنة الاتحادية».

وأضاف «لأول مرة منذ عام ٢٠٠٣ تكون إيرادات نفط الإقليم في حساب معلوم وتحت رقابة الحكومة الاتحادية، وفي ضوء ذلك أُغلِقت الحسابات الأخرى كلها».

محمد شياع السوداني:

حقائق في الذكرى العشرون لسقوط النظام الدكتاتوري

تمرُّ علينا هذه الأيام الذكرى العشرون لسقوط النظام الديكتاتوري السابق، بما فيها من آلامٍ ومآسٍ وما حفَّتها كذلك من آمال بالخلاص من القهر والظلم والانطلاق نحو الانعتاق والازدهار.

إنَّ سقوط النظام المدوي الذي وقع في مثل هذه الأيام قبل عشرين عاماً كان نتيجة لعقود متمادية من القمع والاستبداد وسوء الإدارة، والاستهتار بمقدرات البلاد والاستهانة بالإنسان العراقي وكرامته، كان نتيجة التخيلات الهوجاء ومحاولات التجاوز والاعتداء داخلياً وخارجياً. لقد كان سقوط النظام نتيجةً حتمية لأسلوب

عراق 2050 ازدهار واستقرار وعودة لبغداد الحضارة والريادة

إدارة البلاد التي اتبعها، وفشله في تقدير قوته وقوة خصومه.

وبدل أن تنطلق البلاد في نهضة كانت تنتظرها وتأخرت كثيراً، وقعت في سلسلة من الأحـداث والمشاكل التي عادة ما تواجهها البلدان بعد خروجها من قبضة نظام استبدادي أهوج، إلى فضاء من الحرية والانفلات بلغت حد الفوضى أحياناً.

لقد أخذت هذه الظروف كثيراً من الوقت وذهبت بكثير من آمال الناس بالحرية والخلاص والتقدم.

لقد آن الأوان لتضميد الجروح والانطلاق نحو مستقبل زاهر لشعب مقدام يستحق كل الخير.

لقد صبر شعبنا كثيراً وضحّى بأعز ما يملك وقدَّم قوافلَ الشهداء من أجل تحرير الإنسان والأرض وتطهيرها من رجس الإرهاب والاستبداد.

واستطاع أن يصوغ لنفسه دستوراً جعل الإنسان العراقي (رجلاً وامرأة) محورَه الأساسي وهدفَه المركزي وضمن حقوقه في الحرية والكرامة والمساواة.

لقد فتح الدستور الطريق أمام بناء دولة المواطنة المتساوية التي يجب أن تبقى هدفنا جميعاً، ونسعى إليها رغم الصعاب والتحديات. كما ضمن سيادة البلاد واستقلالها والمحافظة على وحدتها.

إنَّ شعبنا بانتظار النهضة التي يرى شروطها متوفرة في بلاده بأحسن حال. لا تعوزنا الموارد البشرية والكفاءات العلمية.

ولا تنقصنا الثروات الطبيعية وغير الطبيعية، وهكذا الأرض الطيبة والنهران الخالدان؛ دجلة والفرات، والموقع الجغرافي، الذي يحتل أكثر المواقع استراتيجية وأهمية على خريطة العالم. كل ذلك جعل العراق يحظى بمكانة خاصة على مدى التاريخ وكان منارة العلم والأدب والمعرفة على مدى قرون يقصده العلماء وطلاب المعرفة من الأنحاء.

لقد حان الوقت لأن نستحضر هذه المفاخر لتكون دافعاً قوياً نحو استعادة دور العراق كبلد يقف في صدارة بلدان العالم.

إن هذا ليس مجرد آمال تداعب الخيال، بل لا بد أن تتحول إلى واقع ملموس، وشعبنا قادر على ذلك بعون الله. إن ما ينقصنا هو وضع الخطط العلمية والبرامج العملية.

والعمل على تنفيذها بشكل صـارم وفـي كل المجالات.

إننا نقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة نسعى أن تكون فاتحة خير وازدهار، ونعمل بكل جد على ذلك. لقد وضعنا برنامجاً متكاملاً لمعالجة أكثر المشاكل إلحاحاً.

> سقوط النظام كان نتيجة لعقود متمادية من القمع والاستبداد وسوء الإدارة

وتحركنا منذ اللحظة الأولى لإزالة العقبات التي تعيق حركة البلاد نحو الأمام وتمنعها من النهوض.

وكان الفساد المالي والإداري أحد هذه الموانع الرئيسية. ولهذا بادرنا منذ الأيام الأولى إلى استهدافه وملاحقته، ضمن خطة متكاملة سنتابعها باستمرار، ونستهدف مراكزه وأدواته أينما كانت. وهنا أتطلع إلى مساعدة كل الخيرين في دوائر الدولة وخارجها، وكل الحريصين على أن يقفوا إلى جانب الدولة ومؤسساتها المخلصة في هذه المواجهة التي لا تقل خطورة عن الإرهاب.

نحن عازمون على إعادة بناء العراق ضمن رؤية واضحة المعالم، وخريطة طريق مرسومة ترتكز على عدة مراحل. وقد بدأنا المرحلة الأولى بحشد طاقات الدولة نحو البناء والإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفقر، كما أوضحناها في برنامجنا الحكومي الشامل الذي حددنا فيه الأولويات. والمرحلة الثانية هي التنمية الاقتصادية والبشرية والعسكرية والأمنية.

ورغم التحديات الكبرى التي تواجهنا على الصعيدين الداخلي والخارجي، فإننا نملك الإرادة الصلبة على مواجهة التحديات، وإن المشاكل والظروف الصعبة التي مرَّ بها شعبنا طيلة هذه الفترة جعلته أكثر وعياً وأشد معرفة بما ينفعه حقاً فيتمسك به، وما يضره من صراعات واختلافات لا تعود عليه إلا بالفشل والتراجع على كل المستويات.

إن المحن والمصائب التي واجهها الشعب العراقي بكل مكوناته الكريمة زادته إيماناً، إن هويته العراقية هي الرباط المتين الذي يجب التمسك به وصار واضحاً أن الهويات الفرعية مهما كانت كريمة ومحترمة، فإنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن الهوية الوطنية والخيمة العراقية الجامعة. فلا عز إلا تحت هذه الخيمة، ولا كرامة لأحد إلا بأن يكون العراق كله كريماً مصاناً مرفوع الرأس بين الأمم.

العراق اليوم عراق متصالح مع نفسه مسالم مع الآخرين، لا يريد إلحاق الأذى بأحد كما لا يسمح لأحد بالتعدي عليه. عراق يريد الخير للجميع، ويسعى لأن يعيش شعبه بالمستوى الذي يليق به. عراق محتاج لكل مواطنيه من دون استثناء خصوصاً في معركة البناء الحالية.

نحن نتطلع إلى العمل والتعاون الجادين مع جميع الدول الصديقة والمنظمات الدولية لتجاوز التحديات المشتركة التي يواجهها الكوكب على صعيد البيئة والمناخ وظاهرة التصحر وتزايد العواصف الرملية والأتربة، ونقص المياه وارتفاع درجات الحرارة، وتزايد نسبة التلوث والأمراض وزيادة الفقر وتدني الخدمات،

> العراق اليوم متصالح مع نفسه مسالم مع الآخرين، لا يريد إلحاق الأذى بأحد

وغير ذلك من تحديات، تحتاج إلى التعاون التام بين الدول للتغلب عليها، خصوصاً تلك التحديات التي لا يمكن حصرها في مكان دون آخر وتكون في طبيعتها عابرة للحدود.

إننا نعي خطورة هذه التحديات، ولدينا الاستعداد الكامل، بل نسعى بكل ما لدينا من قوة لصناعة الشراكات والتكاتف بين الدول لمواجهتها. فالعراق يفتح ذراعيه لكل علاقة طيبة وشراكة خيرة في الأمن أو الاقتصاد أو البيئة وكل هذه المجالات.

إننا بحاجة ماسة إلى تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على إيـرادات النفط كمصدر وحيد تقريباً لتغطية نفقات الموازنة، ولا بد من بدائل مثل تفعيل الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة وغيرها.

كما وضعنا خططاً لتشجيع الاستثمارين الداخلي والخارجي وفتحنا الأبواب أمام المستثمرين وأصحاب المشاريع، ضمن خطة مدروسة وفرص مشجعة. ونحن على علم بأن حركة الإعمار والاستثمار ستحتاج إلى مزيد من الأيدي العاملة الفنية والمدربة وبناء مزيد من القدرات، وأطلقنا برنامجاً متطوراً في هذا المجال باسم برنامج الريادة لمساعدة الشباب في كسب الخبرات والمهارات اللازمة من دون أن ننسى بناء القدرات العسكرية والأمنية.

إن التنمية لا تتحقق إلا من خلال الاستقرارين الداخلي والخارجي. والاستقرار الداخلي يعني سيادة القانون وحصر السلاح بيد الدولة. فلن نقبل أن يكون هناك سلاحٌ خارج المؤسسة الأمنية والعسكرية التابعة للدولة. أما الاستقرار الخارجي فيعني بناء الشراكات الإقليمية والدولية.

إذ إنَّ موقع العراق الاستراتيجي وعمقه وإرثه التاريخي وثقله الإقليمي ووفرة موارده وتأثيره في اقتصاد العالم، كل ذلك يمنحه القدرة على لعب دور كبير يتناسب مع حجمَه الحقيقي، كما أن علاقاته الطيبة مع الدول الشقيقة والصديقة، مهَّدت الطريق أمامه لبناء شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف مع كثير من دول العالم، ولا يزال أمامنا كثير من هذه العلاقات.

وأخيراً، فإنني أجد اليوم الفرصة مواتية لإطلاق حملة وطنية شاملة للبناء والإعمار وتطوير الخدمات في كل أنحاء البلاد، فبمساعدة الشعب والشركاء والأصدقاء سنبني عراقاً قوياً قادراً للعقود المقبلة ونحقق ذلك في خططنا المقبلة التي نسميها «عراق ٢٠٥٠».

* رئيس مجلس الوزراء العراقي
*صحيفة«الشرق الاوسط»اللندنية

العراق أكثر حرية، لكنه ليس مكانا يبعث على الأمل

*نيويورك تايمز/ترجمة المرصد

تقرير:أليسا ج. روبين:على بعد شارعين من المباني الجديدة والطريق الرئيسي الصاخب لمدينة الفلوجة الصحراوية ، كان هناك استاد رياضي. لقد ولت منذ فترة طويلة دعامات المرمى ، والمدرجات تعفنت منذ سنوات.الآن ، كل شبر مغطاة بشواهد القبور.

وقال كامل جاسم محمد (٧٠ عاما) ، حارس المقبرة ، «هذه مقبرة الشهداء» ، الذي اعتنى بها منذ عام ٢٠٠٤ ، عندما تم حفر قبور القتلى لأول مرة عندما كانت القوات الأمريكية تقاتل الميليشيات العراقية . «توقفت عن إحصاء عدد الأشخاص المدفونين هنا ، لكن هناك مئات وآلاف الشهداء».

في الوقت الذي يحتفل فيه العراق بالذكرى العشرين للغزو الذي قادته الولايات المتحدة يوم الاثنين وأطاح بالديكتاتور صدام حسين ، يطارد جيش من الأشباح الأحياء. القتلى والمشوهون ظلوا كل شخص في هذا البلد – حتى أولئك الذين يريدون ترك الماضي وراءهم.

غزت الولايات المتحدة العراق كجزء من «حربها على الإرهاب» التي أعلنها الرئيس جورج دبليو بوش بعد هجمات القاعدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وادعى بوش وأعضاء إدارتـه أن صدام حسين كان يصنع ويخفي أسلحة الدمار الشامل ، على الرغم من عدم العثور على دليل يدعم هذه الاتهامات. كما قال بعض المسؤولين الأمريكيين إن صدام حسين كان على صلة بالقاعدة ،

وهي تهمة رفضتها وكالات الاستخبارات في وقت لاحق .

العراق اليوم مكان مختلف جدا ، وهناك وقائع كثيرة يمكن من خلالها رؤيته. إنه مجتمع أكثر حرية بكثير مما كان عليه في عهد صدام حسين وواحد من أكثر البلدان المنفتحة في الشرق الأوسط ، مع أحزاب سياسية متعددة وصحافة حرة إلى حد كبير.

ومع ذلك ، فإن المحادثات مع أكثر من ٥٠ عراقياً حول ذكرى الحرب قدمت صورة مقلقة في كثير من الأحيان لدولة غنية بالنفط يجب أن تعمل بشكل جيد ولكن حيث لا يشعر معظم الناس بالأمان ولا ينظرون إلى حكومتهم على أنها مجرد آلة للفساد.

يرى الكثير من العراقيين مستقبلاً اقتصاديًا قاتمًا ، لأنه على الرغم من ثروة الموارد الطبيعية ، فقد تم إنفاق عائدات الطاقة في البلاد بشكل أساسي على القطاع العام الواسع ، أو فقدها بسبب الفساد ، أو إهدارها في مشاريع كبرى تُركت غير مكتملة. لم يتم سوى القليل نسبيًا لتحويل البنية التحتية العامة أو تقديم الخدمات ، كما كان يأمل الكثير من العراقيين.

الظروف المعيشية ليست جيدة. وقال محمد حسن (٣٧ عاما) وهو مهندس اتصالات وأب لثلاثة أطفال يشرف على مد خطوط الإنترنت في أحد أحياء الطبقة الوسطى في العاصمة بغداد «الكهرباء مازالت سيئة.» يتقاضى ٦٢٠ دولارًا شهريًا. وأضاف: «بالكاد أملك ما يكفي للوصول إلى نهاية الشهر ، لذلك لا يمكنني رؤية الكثير من المستقبل».

«من المؤسف. قال: «لطالما أردنا التخلص من صدام». نحن نعلم أن العراق غني ، وكنا نأمل أن يتحسن. لكننا لم نحصل على ما كنا نأمله «.

لا يزال العراق يعاني من ندوب الحرب الأهلية والتمرد والاضطرابات المستمرة تقريبًا التي أطلقها الغزو ، والتي استمرت حتى بعد انسحاب القوات الأمريكية في عام ٢٠١١ .

أفسحت موجة بعد موجة من القتال الطريق للصراع السياسي ، ولم تستقر البلاد بشكل كامل. تم تدمير مدينتين رئيسيتين - الموصل والفلوجة - إلى حد كبير ، وظهرت الأضرار في كل مدينة رئيسية تقريبًا في جميع أنحاء وسط وشمال العراق.

> **غزت الولايات المتحدة العراق كجزء من حربها على الإرهاب**

من الصعب أن تجد أي شخص في هذا البلد لم يفقد أحداً.

قُتل حوالي ٢٠٠ ألف مدني على أيدي القوات الأمريكية أو مسلحي القاعدة أو المتمردين العراقيين أو جماعة الدولة الإسلامية الإرهابية ، (وفقًا لمشروع تكلفة الحرب التابع لجامعة براون). كما لقي ما لا يقل عن ٤٥٠٠٠ فرد من قوات الجيش والشرطة العراقية وما لا يقل عن ٣٥٠٠٠ من المتمردين العراقيين مصرعهم ، وتسبب عشرات الآلاف الآخرين في إصابات غيرت حياتهم.

على الجانب الأمريكي ، قُتل حوالي ٤٦٠٠ جندي و ٣٦٥٠ متعاقدًا أمريكيًا في العراق ، ونجا عدد لا يحصى من الآخرين ، لكنهم يحملون ندوبًا جسدية وعقلية.

إن ضعف الدولة العراقية بعد الغزو الأمريكي جعلها أرضًا خصبة للقوى في المنطقة وخارجها لزراعة طموحاتها الجيوسياسية. وكان من بينهم إيران وتركيا

المجاورتان ، إلى جانب الولايات المتحدة نفسها.

لكن إيران أثبتت أنها الأكثر براعة في استغلال فراغ السلطة الذي خلفه عزل صدام حسين وفي ممارسة النفوذ داخل العراق . شجعت إيران على إنشاء قوة عسكرية موازية كانت لفترة طويلة خارج سيطرة الحكومة العراقية. تمتلك هذه الميليشيات الشيعية في الغالب عشرات الآلاف من المقاتلين ، بما في ذلك بعض الموالين لطهران.

لم يكن تحريض وتوسيع نفوذ إيران في العراق نية صانعي السياسة الأمريكيين في عام ٢٠٠٣. قال ريان كروكر ، السفير الأمريكي السابق في العراق الذي شارك في التخطيط للحرب ، إنه اقترح على الدبلوماسيين الأمريكيين والقادة العسكريين أنهم قد يرغبون في ذلك. الوصول إلى الإيرانيين.

يتذكر قائلاً: «قلت:» ألا يجب أن نفكر في كيفية التحدث مع الإيرانيين حول هذا وكيف نجعلهم يقللون من تورطهم العدائي؟ «

قال إن نداءه لم يلق آذاناً صاغية.

وأضاف: «لم أر أي دليل على الإطلاق في أي وقت من الأوقات على أن أي شخص كان يفكر حقًا في عمق واتساع العامل الإيراني».

حريات جديدة ، لكن وظائف قليلة

اليوم ، العراق مكان مختلف تمامًا عن المكان الذي وجده الأمريكيون في عام ٢٠٠٣.

ما يقرب من نصف السكان البالغ عددهم ٤٥ مليونًا ولدوا بعد عام ٢٠٠٠ ولم يتعرضوا للقيود والوحشية المتكررة للحياة في عهد صدام حسين ، الذي تم القبض عليه من قبل القوات الأمريكية في أواخر عام ٢٠٠٣ ، وبعد محاكمة عراقية ، تم إعدامه .

تتشكل تصورات الشباب العراقي من خلال العنف الذي أعقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة ، وفي الوقت نفسه بخيبة الأمل من أن بلادهم لا تزال بعيدة عن الآمال التي رفعها مجتمع أكثر انفتاحًا.

برهم صالح:صدام كان هتلر عصرنا

صدام حسين كان هتلر عصرنا. قال برهم صالح ، رئيس العراق من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ وعضو قديم في المعارضة العراقية ، مثل كثيرين غيره ، لقد كان أكثر الدكتاتور وحشية الذي شهدناه «. تستخدم لإبقاء المعارضين السياسيين تحت السيطرة.

> **العراق اليوم مكان مختلف جدا وواحد من أكثر البلدان المنفتحة في الشرق الأوسط**

وقال صالح: «بمجرد رحيله ، أجرينا انتخابات فجأة». كان لدينا نظام حكم منفتح ، وعدد كبير من الصحافة. هذه الأشياء لم نشهدها منذ وقت طويل في مكان مثل العراق «.

مثل هذه الأشياء نادرة بالتأكيد في الشرق الأوسط ، حيث يحكم الطغاة والمستبدون في معظم البلدان وهناك قمع واسع النطاق لحريات وسائل الإعلام والحقوق الفردية. في الآونة الأخيرة ، بدأ كلاهما يتعرضان للتهديد في العراق أيضًا ، إلى حد كبير من الأحزاب الشيعية المرتبطة بإيران.

قال صالح: «إذا وضعت الأمور في سياقها ، فقد كان

هناك الكثير من التطورات الإيجابية».

من بين هذه التطورات علاقة أفضل مع الجيش الأمريكي. عادت قواتها في عام ٢٠١٤ ، هذه المرة بطلب من الحكومة العراقية ، ولعبت دورًا حيويًا في القتال لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية. ولا يزال هناك ٢٥٠٠ جندي أمريكي في البلاد.

بالنسبة للعديد من العراقيين ، من الصعب تقدير التطورات الإيجابية في ظل تفشي البطالة ، حيث يعاني أكثر من واحد من كل ثلاثة شبان من البطالة ، وفقًا للبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. هناك عدد قليل من وظائف القطاع الخاص ، مما يعني أن معظم الناس يسعون إلى المناصب الحكومية. لكن لا يوجد عدد كافٍ من هؤلاء الذين يتنقلون من أجل سكان العراق الذين يتزايد عددهم بسرعة.

وتقول وزارة التخطيط العراقية إن ربع العراقيين يعيشون عند خط الفقر أو تحته.

ومع ذلك ، فإن الأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للصغار والكبار على حد سواء هو الفساد الحكومي المترسخ بشكل متزايد ، والذي يضرب بجذوره في نظام التوزيع الطائفي والعرقي للسلطة الذي ضغطت الولايات المتحدة على العراق لتنفيذه بعد سقوط صدام حسين. تصنف منظمة الشفافية الدولية العراق في المرتبة ١٥٧ من بين ١٨٠ دولة في مؤشر الفساد الخاص بها.

لقد أدى الغزو الأمريكي وما تلاه من احتلال إلى قلب النظام الاجتماعي الذي كان قائماً في ظل الديكتاتورية من خلال تهميش الطائفة السنية المسلمة ، والتي شكلت جوهر قاعدة سلطة صدام حسين وجيشه وأجهزته الاستخباراتية. وقد أفاد ذلك الأغلبية الشيعية والأقلية الكردية .

لكن هذا أدى إلى نتائج عكسية من خلال تأجيج تمرد سني عنيد ضد الاحتلال الأمريكي بدأ بعد غزو عام ٢٠٠٣ بفترة وجيزة. وقادها في البداية ضباط سابقون في الجيش والمخابرات في عهد صدام ، وسرعان ما انضم إليهم متطرفون إسلاميون مرتبطون بالقاعدة.

سرعان ما تحول الصراع إلى حرب طائفية ، استهدفت الشيعة الذين شكلوا بدورهم مجموعات مقاتلة خاصة بهم. وبدلاً من حل هذه المجموعات بمجرد توقف القتال - كما فعلت الجماعات السنية - تطورت وتوسعت بمرور الوقت إلى الميليشيات الشيعية العديدة التي تسيطر اليوم.

> **صورة مقلقة في كثير من الأحيان لدولة غنية بالنفط يجب أن تعمل بشكل جيد**

أقوى هذه الميليشيات لها صلات بإيران.

يتهم العديد من العراقيين الميليشيات وإيران بتقويض سيادة العراق وديمقراطيته لأن عددًا منهم يعمل خارج القيادة العسكرية للعراق ولأن العديد من الميليشيات مرتبطة أيضًا بأحزاب سياسية ، مما يضفي طابعًا عنيفًا على السياسة.

اليوم ، يعتبر الكثيرون أن نظام تقاسم السلطة بين الشيعة والسنة والكورد الذي وضعه الأمريكيون قد قوض منذ البداية أي أمل في الحكم الرشيد. لكن السيد كروكر وآخرون قالوا إنه في ذلك الوقت بدا أنه السبيل الوحيد لضمان أن يكون لجميع الطوائف والأعراق دور

في الحكم.

أصبح هذا الإطار الذي فرضته الولايات المتحدة أساسًا لنظام الحكم الحالي مع حصول الفصائل المتنافسة على السلطة والمال والمحسوبية ، والتي يقسمونها الآن بين مختلف الطوائف والجماعات العرقية في البرلمان.

قال سجاد جياد ، المحلل السياسي العراقي وزميل غير مقيم في مؤسسة القرن ، وهي مؤسسة أبحاث امريكية: «الحكومة الآن هي تحالف من المنافسين» من أجل الغنائم الحكومية.

يقول هو وخبراء آخرون إن كل حزب حاول الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من غنائم ثروة العراق وسلطته ، وأنه على مر السنين ، أصبح الفساد مؤسسيًا لدرجة أنه لم يقتصر الأمر على مناصب الوزراء فقط. خصصها الحزب تسيطر الأحزاب أيضًا على العديد من الوظائف والعقود ذات المستوى الأدنى المرتبطة بوزارة ما وتستخدمها لمكافأة المؤيدين أو كسب التأييد السياسي.

قال جياد: «إنه يجعل من الصعب للغاية إدارة دولة» ، لأنه لا أحد يخضع للمساءلة. وأضاف: «الأشخاص الذين يحققون في الفساد معينون سياسيًا». الأشخاص الذين قدموك إلى المحاكمة مرتبطون سياسيًا ، وكذلك الأشخاص الذين يعتقلونك. لذلك ، كل شيء هو مقايضة: «اترك وحدي الجنح بلدي ، وسوف أتجاهلها لك.»

في بعض الأحيان ، تكون التجاوزات أكثر بكثير من مجرد جنح.

في الخريف الماضي ، اتضح أن ٢/٥ مليار دولار قد سُرقت من مكتب الإيرادات الضريبية وأن الكثير منها قد تم نقله إلى خارج البلاد. قال القاضي ضياء جعفر ، كبير قضاة مكافحة الفساد في العراق ، إنه بينما تم تسمية شخص واحد في البداية ، هناك الآن مذكرات توقيف بحق ١٠ أشخاص ، اثنان منهم من كبار الشخصيات في مكتب رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، مصطفى الكاظمي.

الكاظمي ، الذي يعيش الآن خارج العراق ، وكذلك العديد ممن وردت أسماؤهم في مذكرات التوقيف ، ينفي بشدة ارتكاب أي شخص في إدارته أي خطأ.

وصفت وسائل الإعلام القضية بـ «سرقة القرن». لكن القاضي جعفر قال إنه يعتقد أنها مجرد واحدة من عدة سرقات بهذا الحجم. الفرق هو أن البعض الآخر يفتقر إلى المسار الورقي الذي وجده في ٢/٥ مليار دولار.

> **لم يتم سوى القليل نسبيا لتحويل البنية التحتية العامة أو تقديم الخدمات**

وكما قال جياد: «لقد سرقنا مستقبل الناس».

الأمر الأكثر إهانة لكثير من العراقيين هو أنه للحصول على وظيفة حكومية ، عليهم إما أن يعرفوا شخصًا ما في منصب رفيع في وزارة أو حزب سياسي ، أو أن يدفعوا لشخص ما في حزب أو في الدائرة التي يريدون العمل فيها ، أو كلاهما. هذا النظام ، الذي أصبح منتشرًا في السنوات القليلة الماضية ، وضع ثمنًا على العديد من الوظائف ، وفقًا لمسؤولي مكافحة الفساد وأعضاء البرلمان.

حصلت زينب جاسم زير ، فني الأشعة البالغة من العمر ٣٠ عامًا والتي تعمل في مستشفى في حي مدينة الصدر الفقير المترامي الأطراف في بغداد ، على وظيفتها قبل عدة سنوات ، قبل أن تصبح هذه المدفوعات

روتينية. لكنها قالت إن الطلاب مطالبون الآن بدفع ما يصل إلى ٣٠ ألف دولار لوظيفة مثل وظيفتها ، والتي تدفع ٨٠٠ دولار شهريًا على الأكثر.

قالت «الناس يعانون من هذا النظام - ليس كل الناس». «إذا كانوا من الطبقة المتوسطة أو الأغنياء ، فربما تستطيع أسرهم تحمل تكاليفها. لكن الفقراء لا يستطيعون. هذا ظلم ، وإذا اقترضوا ، فسيستغرقون وقتًا طويلاً لسدادها «.

الظلم كلمة تظهر في كل مقابلة تقريبا مع العراقيين العاديين.

يستخدمونها ليس فقط لوصف نظام الدفع مقابل الوظائف ، ولكن أيضًا صعوبة الحصول على أي مستند رسمي دون دفع مبلغ إضافي للشخص الذي يمنحك إياه ؛ يستخدمونها عندما يصفون كيف تلوثت بعض الأحياء المياه - أو لا ماء على الإطلاق. إنه يعبر عن شعورهم بالغضب تجاه امتياز قلة قليلة من العراقيين ويأس الكثيرين.

حتى المطلب الأساسي الذي يطلبه الناس من الحكومة - وهو ضمان سلامتهم اليومية - ليس معطى في كل مكان في العراق. هذا يعتمد على المكان الذي تعيش فيه.

وفي محافظة ديالى المترامية الأطراف والريفية إلى حد كبير شمال شرق بغداد ، لا يزال القتال الطائفي مستمرا. قبل أسبوع فقط ، قُتل ثمانية أشخاص ، ومنذ يناير ، لقي أكثر من ٤٠ شخصًا حتفهم في أعمال قتل طائفية.

قد يكون التهديد الأمني من تنظيم الدولة الإسلامية هادئًا الآن ، لكنه لم يختف تقريبًا ، وفقًا لمسؤولين أمنيين عراقيين كبار. خلص تحليل لقادة عسكريين أمريكيين في ديسمبر / كانون الأول إلى وجود «أكثر من ٢٠ ألف من قادة ومقاتلي داعش في مراكز الاحتجاز في العراق» ، واصفين هذا بـ «جيش داعش المحتجز» .

في أحد أركان مقبرة الفلوجة ، يرقد ٢٧ من أفراد عائلة الضاحي الذين قُتلوا عندما قصفت طائرة أمريكية منزلهم في ٦ أبريل / نيسان ٢٠٠٤ أثناء قتال عنيف. يحمل أحد القبور الأصغر ثلاثة أسماء لثلاثة أطفال قتلوا في القصف ودُفنوا معًا.

> في بعض الأحيان ، تكون التجاوزات أكثر بكثير من مجرد جنح

تم العثور على أحد أفراد الأسرة الذي نجا ، وهو وليد ضاحي ، البالغ من العمر الآن ٢٣ عامًا ، على قيد الحياة تحت الأنقاض. لم تكن عائلته المباشرة - كلا الوالدين وثلاثة أشقاء وأخت - محظوظة جدًا. فقد إحدى عينيه وأصيب بشظية عميقة في ساقه.

بالنسبة له ، كان غزو الولايات المتحدة بوتقة خسارة.

وقال: «رأيي في الأمريكيين سلبي ، لأنه إذا جاء شخص ما وقتل عائلتي وليس لدي أي قوة لمقاتلتهم ، فهذا يترك كراهية». بالطبع تستمر الحياة ويجب أن نبدأ من جديد. لكنني فقدت عائلتي وقد أثر ذلك عليّ ، وفي بعض الأحيان أتمنى لو أنني ماتت معهم «.

*فالح حسن من بغداد ساهم في هذا التقرير.

مايكل روبين:

ماذا يحدث لكردستان والعراق والمنطقة بوفاته؟

American Enterprise Institute/ترجمة المرصد

يبلغ مسعود بارزاني ، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني والرئيس السابق لإقليم كردستان العراق ، ٧٦ عامًا ، وهو نفس عمر والده عندما توفي بمرض السرطان.

كان بارزاني قياديا بارزا في كردستان العراق لأكثر من ثلاثة عقود.

قد لا يكون لفترة أطول.

تنتشر شائعات في جميع أنحاء المنطقة بأنه مريض – وهو أمر أخبرتني به عدة مصادر.

كردستان هي أرض مطاعم العالم الأول ومستشفيات العالم الثالث ، وبالتالي ، حتى بعد مليارات الدولارات من الاستثمار الأجنبي وحتى أكثر من عائدات النفط ، كان عليه أن يسافر للخارج لتلقي العلاج – وهو ما أكدته مصادري.

يختفي لأيام وأحيانًا أسابيع في كل مرة إلى فيينا ، لتلقي العلاج الطبي كما ورد.

الصحافة الكردية تخضع لرقابة صارمة في أفضل الأوقات ، وشؤون الأسرة (البارزانية) هي السكة الثالثة التي لا يمكن لأحد أن يلمسها في المطبوعات. الحقيقة هي أنه لا أحد من خارج دائرته المقربة يعرف بالضبط ما هو المرض ، على الرغم من انتشار الشائعات.

آثار بعيدة المدى

سيكون لوفاة بارزاني تداعيات ليس فقط على كردستان العراق والعراق على نطاق أوسع ولكن أيضًا على المنطقة.

وبينما يتحدث بلغة القومية والفخر الكردي ، فإن إرثه سيكون مختلفًا: لقد أثرى نفسه وعائلته على حساب الشعب. الرواتب بقيت غير مدفوعة. وينافس الفساد ذلك في الصومال وجنوب السودان واليمن. بينما يتستر تحت خطاب القومية ، في مقابل المال والاستثمار ، قام بتحويل الأراضي التي يسيطر عليها بارزاني إلى جمهورية تركية ثانية لشمال قبرص ، فقط مع المزيد من غسيل الأموال.

ومع ذلك ، تجاهلت الولايات المتحدة بشكل متزايد انتهاكات بارزاني. منطق وزارة الخارجية والبيت الأبيض بسيط: قد يكون بارزاني فاسداً وقد يكون دكتاتوراً ، لكنه يعمل على استقرار المنطقة. يستخدم بارزاني الابتزاز الدبلوماسي للتلاعب بهذا الأمر.

الاعتماد المفرط على سلالة بارزاني لا يجلب الاستقرار. التسامح مع الديكتاتورية هو اقتراح خاسر.

بالفعل ، صراع الأجيال جاريًا حيث يعمل نجل بارزاني الأكبر (ورئيس الوزراء) مسرور بارزاني على تهميش ابن شقيق مسعود (ورئيس الإقليم) نيجيرفان بارزاني. نيجيرفان له نفوذ وقد ينهي حياته المهنية في نهاية المطاف إما تحت الإقامة الجبرية الفعلية أو المنفى.

بينما يعترف الدبلوماسيون بأفعال مسرور ضد ابن عمه وإدريس نجل نيجيرفان ، هناك نقاش أقل حول إمكانية القتال بين أبناء مسعود الخمسة: مسرور ، منصور ، مكسي ، ويسي ، وملا مصطفى (بابو).

الجيل القادم

لطالما منع الاحترام لوالدهم الخلافات بين الإخوة (وأطفالهم) من الانطلاق إلى العلن.

عندما يرحل مسعود ، بعد فترة وجيزة من الحداد ، كل الرهانات سقطت. سيغلق مسرور حجيرته أولاً حول رقاب نيجيرفان وإدريس. سيكون مثل فندق ريتز كارلتون الرياض دون أي ادعاء بأناقة أو رفاهية.

ستكون الخطوة التالية في جهود مسرور لتعزيز السيطرة أكثر زعزعة للاستقرار. تحت رعاية مسعود ، سعى البرزانيون إلى احتكار الشركة.

قد يكون ذلك ناجحًا عندما كانت أربيل ودهوك (ومن ناحية طالباني ، السليمانية) مدنًا مزدهرة ، لكن مناخ الأعمال السيئ أدى إلى بطء الاستثمار والابتكار. توقف الوضع المعيشي عن النمو. بل ربما يتقلص.

> **يتستر تحت خطاب القومية ، في مقابل المال والاستثمار**

تعتمد سلطة بارزاني ، كعائلة وأفراد ، على كل من الصورة والمحسوبية.

خذ بعين الاعتبار الصورة: الشخصيات الكردية البارزة تتجول في قوافل فاخرة تحتوي في بعض الأحيان على سيارات الدفع الرباعي الكافية لتقزيم موكب رئاسي أمريكي بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف. يتناسب عدد السيارات مع وضعها في الترتيب السياسي.

كما يعزز الاحترام الدبلوماسي الصورة. كل التقاط صورة مع دبلوماسيين أو حكومات أجنبية يعطي دعما لقوة البرزاني التفردية مقارنة بأبناء عمومته وإخوانه.

ما يمكن أن يكون لباقة دبلوماسية نموذجية في واشنطن أو باريس أو برلين ، يمكن أن يضر أكثر مما ينفع عندما يكون متلقو الثناء غير مدركين للغاية للتمييز

بين البروتوكول والصدق.

المحسوبية مهمة أيضًا. تعكس الأعمال والأرصدة المصرفية و Bugattis القوة أيضًا. مع تقلص حجم الكعكة ، سينتقل البرزانيون إلى فاكهة معلقة لضمان قدرتهم على الحفاظ على مستويات معيشتهم وتمويل حشوات واسعة النطاق.

الصراع على السلطة أمر لا مفر منه

مثلما أكد مسعود منذ عقود أنه سيجلس وحيدًا على قمة هرم بارزاني ، كذلك سينقلب مسرور على إخوته. إذا كانت المكانة هي السياسة وحدها ، فقد لا تكون هذه مشكلة.

ومع ذلك ، مسرور هو الأكبر وكردستان هي ملكية بحكم الأمر الواقع حيث الابن الأكبر هو الوريث الظاهر.

لكن تراجع الموارد يعني أن مسرور قد يتعدى على مصالح إخوته.

من المرجح أن يقف موكسي جانبًا ؛ لقد كان دائمًا من النوع الفني ، وأقل اهتمامًا بالسياسة أو المال. لا يشكل أي تهديد لإخوته. لكل من الأخوين الآخرين مصالح تجارية يمكن أن يتصرف مسرور على أساسها. على المدى القصير ، يمكن لمسرور الاعتماد على وسيط وكيله في قوات الأمن وربما أكثر أطفال البرزاني وحشية ، لأنهم يضمنون تقييد الإخوة الآخرين أو إبعادهم.

لكن في نهاية المطاف ، سيتنازع مسرور وويسي على بعض الحيازات. يحتاج مسرور إلى أن يُظهر للجمهور ، إن لم يكن ويسي نفسه ، أنه مسيطر على أخيه الذي يركز على الأمن. قام مسرور بتوجيه ويسي على صورته الخاصة. لذلك فهو يفهم كيف يمكن أن تكون الطريقة الميكافيلية.

ما يجب أن يتوقعه الدبلوماسيون الغربيون هو أن بعض المعارك بين الأشقاء ستكون دموية ، مثل حرب المافيا أو العصابات. قد لا يكون الهدف الإخوة أنفسهم ، بل أعضاء محيطهم أو مصالحهم التجارية. انفجارات. حريق متعمد. إطلاق نار من سيارة مسرعة. الاختفاء. ستلقي إيران وتركيا بابتهاج البنزين على النار.

على مدار الثمانية عشر شهرًا الماضية ، شهدت عائلة الاتحاد الوطني الكردستاني شيئًا مشابهًا حيث تناور الإخوة وأبناء العمومة للسعي إلى الهيمنة ، واختارت إيران وتركيا وكلائهم. الفرق هو أن هناك المزيد من الإخوة البارزاني الذين يتقاتلون من أجلهم.

> **لم يفت الأوان بعد على واشنطن لدعم ديمقراطية أكثر صدقا في كردستان العراق**

يمكن أن تكون التحولات فوضوية في الديمقراطيات ؛ يمكن أن تكون أكثر صعوبة في الديكتاتوريات. لم يفت الأوان بعد على الولايات المتحدة لدعم ديمقراطية أكثر صدقًا في كردستان العراق. إن استقرار الأنظمة الديكتاتورية وهم.

*مايكل روبين وهو زميل أول في معهد أمريكان إنتربرايز (AEI). الدكتور روبين هو مؤلف ومشارك في تأليف ومحرر العديد من الكتب التي تستكشف الدبلوماسية والتاريخ الإيراني والثقافة العربية والدراسات الكردية والسياسة الشيعية .

عادل الجبوري:

بغداد بين مقدّمات ونتائج تقارب طهران والرياض

يتفق الجميع تقريباً على أن المصالحات الإيرانية السعودية التي تمخّضت بعد مسيرة طويلة من الحوارات البنّاءة، تعد الحدث الأبرز على الساحتين الإقليمية والدولية، وأنّ مخرجات ومعطيات ذلك الحدث المهم للغاية لن تقتصر انعكاساتها الإيجابية على طهران والرياض فحسب، بل إنها ستمتد إلى مساحات وميادين أوسع وأشمل، وكذلك فإنّ ذلك الحدث، أربك وسيخلق المزيد من الارتباك والاضطراب لدى أعداء إيران وخصومها، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية و»إسرائيل»، ومختلف الأطراف التي كانت تعوّل على اندلاع مواجهة عسكرية واسعة النطاق مع إيران لتنهي النظام السياسي القائم وتعيد ترتيب أوراق المنطقة بطريقة جديدة.

ولا شكّ أن كل من أدى دوراً محورياً فاعلاً في التوصّل إلى تلك النتيجة التأريخية بين طهران والرياض، لا بدّ أن يكون له نصيب جيد من النتائج والمخرجات المتحصّلة من عودة المياه إلى مجاريها بعد قطيعة كاملة دامت سبعة أعـوام، ومسيرة علاقات مضطربة حكمتها وتحكّمت بها الكثير من التقاطعات والاختلافات والخلافات السياسية والعقائدية طيلة أربعة وأربعين عاماً، أي منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في ربيع عام ١٩٧٩.

وإن لم يكن العراق في مقدّمة الأطراف-فإنه كان من بين أبرز الأطراف-التي اضطلعت بأدوار محورية مهمة في إذابة

جليد الخلافات بين طهران والرياض وتقريب وجهات النظر فيما بينهما، وبالتالي، تهيئة الأجواء والظروف المناسبة للوصول إلى المحطة الأخيرة ونقطة التحوّل الحاسمة في العاصمة الصينية بكين.

وربما كانت مهمة بغداد في التقريب بين أكبر خصمين إقليميين، صعبة ومعقّدة وشائكة، ارتباطاً بحقائق المشهد السياسي العراقي وفواعله على الأرض، وطبيعة علاقات العراق بكل من إيران والسعودية، وما أفرزته من استقطابات حادة ألقت بظلالها على الواقع السياسي والأمني للبلاد.

بيد أن الانفراجات في الوضع العراقي العام، ولا سيما بعد تحقيق الانتصار الكبير على تنظيم «داعش» الإرهابي أواخر عام ٢٠١٧، وتبنّي العراق سياسات انفتاحية مرنة، فضلاً عن التحوّلات والمتغيّرات والتحديات الإقليمية والدولية، ساهمت جميعها في تهيئة الظروف لانطلاق حوار متعثّر وخجول وبطيء بين طهران والرياض برعاية بغداد قبل أكثر من عامين، لتتواصل جولات الحوار وتصل إلى خمس جولات، وتكون السادسة في بكين، علماً أن أطرافاً أخرى مثل سلطنة عمان، كانت تتحرّك بالمسار العراقي نفسه وبتنسيق عالي المستوى بشتى العناوين.

ولعل صعوبة مهمة بغداد، تمثّلت في الدرجة الأساس بحجم وطبيعة ومستوى المشاكل والأزمات في العلاقات الإيرانية السعودية، التي تراكمت وتضخّمت واتسعت على مدى أكثر من أربعة عقود من الزمن، والتي لم تكن بغداد، سواء في ظل حكم نظام حزب البعث المنحل، أو خلال مرحلة ما بعد سقوطه في عام ٢٠٠٣، بعيدة عنها، إن لم تكن بشكل أو بآخر طرفاً فيها. فالسعودية كانت أبرز الداعمين لنظام صدام في حربه ضد إيران(١٩٨٠-١٩٨٨)، وفيما بعد ساهمت نوعاً ما بتجنّب خيار سقوطه بعد حرب الخليج الثانية واندلاع الانتفاضة الشعبية في أربع عشرة محافظة عراقية، وحينما سقط ذلك النظام وتشكّل نظام سياسي جديد، تعاطت الرياض بصورة سلبية معه على عكس التعاطي الإيراني الإيجابي.

وبينما كانت طهران، تدعم العملية السياسية والنظام السياسي الجديد في العراق، وانتهجت سياسة الانفتاح الإيجابي معه، تبنت الرياض نهجاً مغايراً بالكامل، تمثّل بدعم وتمويل الجماعات الإرهابية المسلحة، والتحريض الإعلامي والسياسي والديني، ناهيك عن عدم اتخاذ أي خطوات أو مبادرات لتصفير الأزمات ووضع حد للتوترات والخلافات مع بغداد، وإن حصل ذلك، فإنه جاء متأخّراً ومرتبكاً إلى حد كبير.

> **العراق نجح في التأسيس لأرضية جيدة للحوار بين طهران والرياض**

وفضلاً عن ذلك، فإن التقاطعات الإيرانية السعودية، برزت واضحة في ملفات إقليمية مختلفة، من بينها الملف اللبناني، والملف السوري والملف اليمني، وكانت الرياض، تتوسّل بكل السبل والوسائل لتحجيم دور وحضور طهران في المنطقة. ولعل ذلك النهج، كان جزءاً من جهود متواصلة ومحمومة على كل الصعد والمستويات، قادتها الولايات المتحدة الامريكية وساهمت فيها أطراف دولية وإقليمية عديدة، بهدف الإطاحة بالنظام السياسي الإسلامي الإيراني، وإعادة إنتاج وفرض المعادلات القديمة.

ولأن الملفات متداخلة، والقضايا شائكة، فإنه مع مرور الوقت ترسّخت لدى الأوساط والمحافل السياسية والشعبية العراقية قناعة مفادها، أن استمرار التأزم والخلاف بين السعودية وإيران، يعني فيما يعنيه بقاء الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية العراقية متأزّمة ومتوترة وقلقة

ومضطربة على الدوام.

وبقدر ما كانت للعراق مصلحة في تطويق واحتواء الأزمات الإقليمية بين مختلف الأطراف، ومنها أو في مقدمتها إيران والسعودية، كانت للأخيرتين مصلحة مشتركة في ذلك، لأنّ الاستنزاف والتشنّج والاحتقان المتواصل بلا انقطاع أثقل كاهل الطرفين بالكثير من الاستحقاقات والخسائر المرهقة والمكلفة.

فكل من طهران والرياض واجهتا وما زلتا تواجهان جملة تحديات، وإن اختلفت في ظروفها وخلفيّاتها، فالسعودية التي وجدت نفسها محاصرة ومتورطة على امتداد عشرة أعوام أو أكثر بملفات إقليمية معقّدة وشائكة، في سوريا واليمن ولبنان، وعلاقات مضطربة جداً مع قطر وتركيا، وتذبذب واضح في التواصل مع العراق، وانفتاح غير محسوب العواقب مع الكيان الصهيوني، أدركت في لحظة معينة أنها لا بد أن تتجه إلى تعديل المسارات قبل فوات الأوان، لذلك راحت تبحث عن مخرج مناسب من المستنقع اليمني يحفظ لها ماء الوجه.

فبدلاً من أن تتمسّك بخيار تغيير النظام في دمشق، قررت أن تتعاطى معه كأمر واقع، ولا سيما بعد أن نجح في الصمود وإفشال كل المخططات والمشاريع الرامية إلى الإطاحة به منذ ربيع عام ٢٠١١ إلى الآن، وكذلك فإنها اقتنعت بأن محاصرة وعزل قطر لم تُجدِ نفعاً، إن لم تكن قد أتت بنتائج عكسية، وأن تبنيها منهج خلط الأوراق وإثارة الفوضى، وتغذية الإرهاب في العراق، وصل إلى طريق مسدود، ناهيك عن فشلها في ترتيب أوراق المشهد السياسي اللبناني وفقاً لمصالحها الخاصة، وبما يفضي إلى تحجيم حزب الله وتقليص النفوذ الإيراني.

والملفت أن كل المساحات التي فشلت الرياض في توسعتها، أو المحافظة عليها بأدنى التقديرات، نجحت طهران في أن تسجّل حضوراً واضحاً ومؤثّراً فيها، وهو ما خفّف عنها وطأة الحصار والعقوبات والضغوط الاقتصادية والسياسية المفروضة عليها من قبل خصومها وأعدائها، وفي مقدّمتهم الولايات المتحدة الامريكية.

إلى جانب ذلك، بدا واضحاً أنّ ثمة رغبة دولية جادة إلى حد ما، لتخفيف بؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط بمقدار معيّن، عبر صياغة تفاهمات معقولة ومقبولة بين الخصوم المؤثرين، ولعل هذه الرغبة تجلّت من خلال المساعي المبذولة لإعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، وتقليص مظاهر الوجود العسكري الأجنبي، وتكثيف وتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

> **صعوبة مهمة بغداد، تمثلت بحجم وطبيعة ومستوى المشاكل**

وعلى ضوء تلك المعطيات، تحرّك أصحاب القرار السياسي العراقي، على عدة عواصم دولية من أجل الدفع باتجاه تعزيز فرص وآفاق نجاح الحوار الإيراني السعودي في بغداد، فضلاً عن ذلك، فإن الحكومة العراقية، سواء في عهد رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي، أو في عهد رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي، أو في ظل الحكومة الحالية برئاسة محمد شياع السوداني، لم تكن بعيدة عن تفاعلات المشهد الإقليمي.

فكان إدراكها وقناعتها بأن مفاتيح الحل الحقيقية للأزمات الإقليمية هي في طهران والرياض أولاً وأخيراً، يترسّخ يوماً بعد آخر، ولعل مجمل الحوارات التي جرت بين الزعماء وكبار المسؤولين في العواصم الثلاث، وفي المستويات الأدنى، تمحورت حول سبل تذليل العقبات، وتذويب الخلافات، وتقليل التقاطعات، وبالتالي بلورة رؤى وتصوّرات مشتركة للحلول والمعالجات المطلوبة والممكنة.

من هنا انطلقت مبادرات بغداد لجمع الخصوم والفرقاء تحت مظلتها، وبالفعل فإنها حقّقت نجاحاً كبيراً في هذا السياق، بعد عدة جولات من المحادثات البنّاءة، شارك فيها مسؤولون رفيعو المستوى من الجانبين، كرئيس جهاز المخابرات السعودي خالد الحميدان، ونائب الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني سعيد ايرواني وآخرين غيرهما.

وقد كان للتعاطي الإيجابي الإيراني والسعودي مع حراك بغداد التصالحي أثر كبير في زيادة زخمه وتحقيقه النتائج المرجوّة. وفي هذا الشأن صرّح أكثر من مسؤول إيراني رفيع المستوى، منهم السفير السابق في العراق ايرج مسجدي، بأن «المباحثات الإيرانية السعودية التي تشهدها بغداد تهدف إلى حل المشكلات بين البلدين حول قضايا إقليمية وإعادة افتتاح سفارتيهما، إذ أن عدة جولات من المباحثات بين إيران والسعودية قد جرت في بغداد مؤخراً، وهي انطلاقة إيجابية وموفّقة وسوف تستمر».

وبالمعنى والمضمون نفسه، راحت تتوالى الإشارات الإيجابية من الرياض، وإن شابها نوع من التردّد والتحفّظ، في بادئ الأمر، الذي قد يكون محسوباً ومقصوداً. فبينما لم يكن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان قبل عدة أعوام يرى أي أفق إيجابي مناسب لحلحلة المشاكل والأزمات بين بلاده وإيران، عاد ليؤكّد قبل حوالي عام، «أن بناء علاقة جيدة وإيجابية مع إيران تعود بالنفع على جميع الأطراف»، في الوقت ذاته الذي أشاد مسؤولون وساسة سعوديون بدور العراق الإيجابي في التقريب بين الفرقاء.

ولا يختلف اثنان على أن العراق، نجح في التأسيس لأرضية جيدة للحوار بين طهران والرياض وفق قاعدة التركيز على نقاط الالتقاء والتمحور حول مبدأ المصالح المتبادلة، والابتعاد قدر الإمكان عن الملفات الإشكالية المعقّدة والقضايا الشائكة جداً، وهي السياسة ذاتها التي عمل عليها مع الآخرين للخروج من مستنقع المشاكل والأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية العامة.

ومثلما قلنا في موضع سابق، يبقى العراق الذي عانى كثيراً طوال الأعوام العشرين المنصرمة، وربما قبلها أيضاً، أكبر المستفيدين وأكثرهم، وهو يشيّد جسور التواصل والتقارب والتلاقي بين طهران والرياض، ويجمعهما على طاولات التفاهم والحوار، بدلاً من تصادمهما في ميادين المعارك والصراع.

أضف إلى ذلك، فإن العراق يعدّ أحد أبرز الأطراف التي يمكن أن تنعكس عليها كلّ الخطوات والمبادرات الإيجابية على الصعيد الإقليمي، وتحديداً استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض، ارتباطاً بطبيعة الأحداث والظروف التي مرّ بها على امتداد عقدين من الزمن-وحتى قبلها-إذ كان في معظم الأحيان ميداناً للتصارع والتنافس والتخاصم بين قوى وأطراف دولية وإقليمية مختلفة.

> **طهران كانت تدعم العملية السياسية في العراق وتبنت الرياض نهجا مغايرا**

وقد تسبَّب ذلك التصارع والتنافس والتخاصم بالكثير من المشاكل والأزمات والتعقيدات السياسية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية. ووضع حد لذلك الصراع والتنافس والتخاصم أو التخفيف من حدته لا بدَّ أن يفضي إلى انحسار مساحات المشاكل والأزمات الناتجة عنه في العراق ودول المنطقة الأخرى، ويفتح آفاقاً للتعاون والشراكة والتنمية وبناء الثقة.

*كاتب وصحافي عراقي

*الميادين.نت

د.محمد نور الدين

تركيا.. شهران حاسمان

مع إعـلان «طاولة الستة» مرشحها للانتخابات الرئاسية في مواجهة الرئيس رجب طيب إردوغان، تكون الحملة الانتخابية في تركيا قد بدأت عملياً. ولعلها الحملة الانتخابية الأطول والأقصر في الوقت عينه.

فالمعارضة بدأت منذ أكثر من سنة اجتماعاتها التنسيقية بين ستة أحزاب هي: «الشعب الجمهوري» برئاسة كمال كيليتشدار أوغلو(٢٥ -٢٧ في المئة من الأصوات تقريباً)،«الجيد» برئاسة مرال اكشنار(١٢-١٥ في المئة)،«المستقبل» برئاسة أحمد داود اوغلو(٢-٣ في المئة)،«الديمقراطية والتقدم» برئاسة علي باباجان (٢-٣ في المئة)،«السعادة» برئاسة تيميل قره موللا أوغلو(٢ في المئة) و«الديمقراطي» برئاسة غولتيكين أويصال

(٠/٥ في المئة). وقد عرف اللقاء ب«طاولة الستة» ومن ثم اتخذ اسم«تحالف الأمة». وهي الحملة الأقصر، لأن تسمية المرشح حصلت قبل شهرين فقط من الانتخابات التي ستجري في ١٤ أيار / مايو المقبل.

وكانت اكشنار اعترضت في آخر لقاء للطاولة على ترشيح كمال كيليتشدار أوغلو للرئاسة لأنها تعتقد أنه يفرض عليها فرضاً.

ولكن في الحقيقة أن اكشنار نظراً لميولها القومية لا تريد أن يكون كيليتشدار رئيساً للجمهورية بأصوات «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي (عشرة في المئة) الذي لم يعلن بعد موقفه النهائي، ولا أن يصل مرشح ينتمي إلى المذهب العلوي بما يمكن أن يخسّره أصواتاً من الطائفة السنية التي يشكل عددها أكثر من ٨٠ في المئة من المجتمع التركي.

وقد حاولت اكشنار المناورة فانسحبت قبل أسبوع من لقاء الستة، لكنها أدركت بعد يومين أن خطوتها كانت خطأ كبيراً، واعترض عليها حتى العديد من مسؤولي «الحزب الجيد» فاضطرت للعودة إلى الطاولة بصيغة أن يصبح المرشحان اللذان تقترح اكشنار أن يترشحا للرئاسة، وهما رئيسا بلديتي أنقرة منصور ياواش وإسطنبول أكرم إمام أوغلو، نائبين لكيليتشدار أوغلو في حال فوزه بالرئاسة.

> **خسارة اردوغان زلزال سياسي هائل لتركيا والمنطقة والعالم**

في جميع الأحوال فقد بدأ السباق الرئاسي بترشيح «تحالف الأمة» كيليتشدار أوغلو للرئاسة مساء الاثنين الماضي في ٦ آذار/ مارس مع تعهد من التحالف بإلغاء النظام الرئاسي أو تعديله ليكون «نظاماً برلمانياً قوياً» أساسه البرلمان وحكومة تنفيذية. وتعهد التحالف بتعيين رؤساء الأحزاب الخمسة الآخرين نواباً لرئيس الجمهورية.

وهذه الصيغة رسالة قوية إلى الرأي العام بأن المرحلة الأولى من حقبة كيليتشدار أوغلو في حال فوزه ستكون، شكلاً، وفقاً للنظام الرئاسي ولكنها عملياً محصلة تنسيق وشراكة كاملة بين رؤساء الأحزاب الستة إلى حين إنهاء التعديلات على النظام الرئاسي وما قد يتطلبه ذلك من تعديلات دستورية أو استفتاءات أو تشريع قوانين جديدة.

وفي حال فوز كيليتشدار أوغلو بالرئاسة فإن النجاح سيكون في العودة لنظام برلماني «قوي» يتيح المجال أمام مشاركة العديد من القوى في الحكومة الجديدة ومن مشارب مختلفة بدلاً من حصر السلطة المطلقة، كما هو الآن، بيد حزب بل شخص واحد هو رجب طيب أردوغان.

كذلك فإن العمل على تغيير النظام الرئاسي سيتطلب بذل الجهد الأقصى للفوز كما بالرئاسة كذلك في البرلمان، ليكون الأخير حاضنة للتغييرات في الصلاحيات من دون اللجوء إلى استفتاء شعبي.

المعادلات الحسابية

يبقى السؤال حول حظوظ مرشح تحالف المعارضة للفوز في الانتخابات الرئاسية. من حيث المبدأ فإن المعادلات الحسابية هي على الشكل التالي:

«تحالف الجمهور» من حزبي العدالة والتنمية (٣٠-٣٥ في المئة) والحركة القومية برئاسة دولت باهتشلي (٧ في المئة) أي بمجموع ٤٠-٤٢ في المئة تقريباً.

«تحالف الأمة» بحدود ٤٥ في المئة. ويبقى «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي وله تقريباً عشرة في المئة.

إذا حافظت هذه التقديرات على نسبتها يكون الصوت الكردي مرجحاً لكفة هذا التحالف أو ذاك.

بمعنى آخر إذا اقترع «الحزب الجيد» بإخلاص لكيليتشدار أوغلو، وفي حال صوّت مؤيدو الحزب الكردي لمرشح المعارضة فسيفوز هذا حتماً. لكن إذا تراخى مؤيدو اكشنار في التصويت لكيليتشدار أوغلو ولم يصوّت الكورد له فهو خاسر حتماً.

وفي ضوء التصريحات والإشارات فإن فرص فوز

كيليتشدار أوغلو عالية جداً وربما من الدورة الأولى، كذلك فوز المعارضة بالغالبية المطلقة وربما أكثر في البرلمان.

أما إذا لم يفز أحد من الجولة الأولى فإن نتائج الدورة الثانية مرتبطة باتجاهات التصويت عند القاعدة القومية لاكشنار، والكردية لحزب الشعوب الديمقراطي.

وفي حال فوز أردوغـان فإن السياسات الحالية له ستستمر بطريقة أو بأخرى، أما إذا خسر فإن زلزالاً سياسياً هائلاً سيضرب تركيا والمنطقة والعالم وبدرجة تفوق أضعاف درجة الزلزال الطبيعي الذي حصل في ٦ شباط/ فبراير الماضي.

بقاء إردوغـان مصلحة روسية - إيرانية

ومع انطلاق المعركة الرئاسية في تركيا، تدفع كلّ من روسيا وإيران في اتّجاه تعزيز حظوظ الرئيس طيب إردوغان، للفوز بولاية رئاسية ثالثة، وذلك من خلال استعجالهما تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق. ويتمظهر هذا الاتجاه في الاجتماع الرباعي الذي سيُعقد اليوم على مستوى نوّاب وزراء خارجية هذه البلدان، على رغم ما يمثّله من تراجُع في التمثيل، مقارنة بالاجتماع الأول الذي عُقد على مستوى وزراء الدفاع.

ومع أن الوقت المتبقّي قبل حلول موعد الاستحقاق الانتخابي التركي يبدو داهماً لمعالجة عناوين ملفّات، يحتاج كلّ واحد منها إلى مؤتمر للخوض فيه، إلاّ أن ثمّة مسعى سورياً - إيرانياً على الأقلّ، لدفع أنقرة إلى اتّخاذ خطوات حسن نيّة جادّة وحقيقية يمكن أن يُستكمل على أساسها مسار المصالحة، مهما تكن نتيجة الانتخابات

من أجل تدعيم إردوغان

تخوض روسيا وإيـران سباقاً مع الوقت من أجل تدعيم حملة الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، للفوز بولاية رئاسية ثالثة، في الانتخابات المقرّر إجراؤها في الـ ١٤ من أيار المقبل. وقد بدا هذا الاستعجال واضحاً، ولا سيما أن الإعلان عن مواصلة المباحثات (التركية - السورية) في موسكو، الأربعاء، جاء بعد وقتٍ قليل من تسمية المعارضة مرشّحها المشترك، كمال كيليتشدار أوغلو، لخوض السباق الانتخابي، وتثبيت السلطات موعد الاستحقاق. كذلك، تمظهر السباق المُشار إليه من خلال الإعلان عن أن محادثات اليوم ستُعقد على مستوى نوّاب وزراء الخارجية في البلدان الأربعة، ما يمثّل تراجعاً في مستوى التمثيل، مقارنةً بلقاء موسكو الأوّل - عُقد على مستوى وزراء الدفاع -، مع فارق جوهري، وهو أن إيران لم تكن جزءاً منه آنذاك.

> **اذا صوت مؤيدو الحزب الكردي لمرشح المعارضة فسيفوز حتما**

وكان متوقّعاً بعد لقاء موسكو «الدفاعي»، في ٢٨ كانون الأول الماضي، أن ينعقد آخـر على مستوى وزراء الخارجية، غير أن تـدخُّـل طهران و«احتجاجها الـودّي» على استبعادها من الأوّل، أخّر انعقاد الثاني.

ومِن بَعد ذلك، جاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، إلى دمشق ومن ثمّ إلى أنقرة، حيث جرى الاتفاق على أن تكون بلاده طرفاً في مسار المصالحة. لكن ما تقدَّم، لم يكن السبب الوحيد وراء تباطؤ المسار المذكور؛ إذ إن الرئيس السوري، بشار الأسد، كان واضحاً للغاية عندما اشترط، لمواصلة رحلة المصالحة، انسحاب القوّات التركية من الأراضي السورية المحتلّة، ورفْع الغطاء عن الجماعات الإرهابية في إدلب وسائر مناطق الوجود التركي.

من هنا، ظهر أن الأتـراك لم يتعهّدوا، خلال لقاء موسكو، بأيّ خريطة طريق قابلة للتنفيذ، ولو على مراحل، سواء قبل الانتخابات التركية أو بَعدها. وبدلاً من الاتفاق على اجتماع لوزراء خارجية البلدان الأربعة، تجدَّد الحديث

عن اجتماع آخر لوزراء الدفاع، وهو ما أوحى بأن الظروف لم تنضج بعد للخوض في المسار السياسي، والذي لا يزال يحتاج إلى مزيد من الخطوات العمليّة.

ومع أن زلزال السادس من شباط ضرب كلاً من تركيا وسوريا، إلاّ أن أيّاً من الطرفَين لم يبادر إلى الاتّصال بالآخر للتعزية أو لعرض المساعدة، ما أوحى، مرّة جديدة، بأن مسار المصالحة متعثّر.

ومن ثمّ تحرّكت الماكينات الانتخابية في تركيا وسط جدل عميق حول إمكانية تأجيل الاستحقاق، ما أربك إردوغان، ذلك أن أيّ إرجاء كان سيُعدّ هروباً من نتائج إخفاق السلطة في مواجهة التداعيات الكارثية للزلزال.

ولمّا استقرّ الأمر على إجراء الانتخابات في موعدها، عاودت الماكينات الانتخابية تحرّكها، لكن هذه المرّة على وقع تحرّك روسيا وإيران، بالتنسيق مع تركيا، لتدارُك حصول الأسوأ، والمتمثّل في خسارة إردوغان الانتخابات، وما سيتركه ذلك، كما يَفترض البعض، من تداعيات سلبية على العلاقات التركية مع كلّ من روسيا وإيران.

غير أن الاجتماع المقرّر عقده اليوم وغداً، مثّل مفاجأة لجهة تدنّي مستوى التمثيل، في حين يتطلّب الأمر – كما الضرورة – أن يُعقد، وكما كان مخطّطاً له في كانون الأول الماضي، على مستوى أعلى من نوّاب وزراء الخارجية. وإذا كان الغائب عذره معه، فإن التوقّعات تشير إلى أن اللقاء المقبل سيُعقد على مستوى وزراء الخارجية، ومن ثمّ مباشرة على مستوى رؤساء الجمهورية.

وفي ظلّ تحديد موعد الانتخابات النيابية بعد شهرين من الآن، تَكثر الأسئلة عمّا يمكن أن تفعله الأطراف الأربعة خلال هذا الوقت القصير جدّاً، والذي بالكاد يكفي ليُخرج إعلان نوايا، بينما كلّ عنوان في الملفّ التركي – السوري يحتاج إلى مؤتمر في ذاته.

فمسألة اللاجئين الأكثر ضغطاً على إردوغان، ازدادت تعقيداً بعد الزلزال، وخصوصاً مع تصاعُد الحديث عن موجات هجرة جديدة من سوريا إلى الداخل التركي؛ والعمل على مواجهة الإرهابيين في مناطق الوجود التركي، ليس وقته الآن، لأن السلطات متفرّغة لإيواء النازحين المتضرّرين من الكارثة.

أمّا الاتفاقات التي تضمن الأمن على جانبَي الحدود، فهي أكبر وأعقد من أن تُثبَّت خلال أشهر وأكثر، فكيف بأقلّ من ٦٠ يوماً؟

ولا يُعرف، أيضاً، كيف سيتّفق البلَدان على مواجهة وجود «قوات حماية الشعب» الكردية المدعومة امريكيّاً في شرق الفرات، وخصوصاً مع اعتراض الولايات المتحدة الشديد على المصالحة بين أنقرة ودمشق.

> **اختارت الولايات المتحدة تحدي تركيا برسالة البقاء في شرق الفرات**

وهنا، اختارت الولايات المتحدة تحدّي تركيا برسالة مفادها بأنها باقية في شرق الفرات، وهو ما عبّرت عنه الزيارة التي قام بها، في ٤ آذار الجاري، رئيس هيئة أركان الجيوش الامريكية، مارك ميلي، إلى شرق الفرات، وخصوصاً في ظلّ أنباء – نفتها واشنطن – عن أنه اجتمع إلى قادة من «قسد» و«حزب العمّال الكردستاني». وإذا كان البعض يستدلّ بالاتفاق الإيراني – السعودي للحديث عن احتمال إحداث مفاجأة في الملفّ التركي – السوري، فهذا لا يصمد أمام حقيقة أن المفاوضات الإيرانية – السعودية استمرّت على مدى أكثر من سنتين.

كما أن ملفّ الخلافات بينهما إقليمي بمعظمه، فيما لا يوجد أيّ تواصل جدّي بين أنقرة ودمشق إلاّ منذ أسابيع قليلة، فضلاً عن أن الإشكاليات في ما بين الأخيرتَين ثُنائية بامتياز، من الاحتلال، إلى اللاجئين، إلى عمليات التغيير الديموغرافي، إلى وجود جماعات مسلّحة في الشمال السوري.

مصر وتركيا.. انقطاع العلاقات تنتهي بوعود لـ «مرحلة جديدة»

مرت ١٠ سنوات على انقطاع العلاقات بين مصر وتركيا، نتيجة أسباب وملفات خلافية بين الدولتين المتوسطتين، قبل أن تتم إعادة إحيائها عبر مصافحة بين الرئيس التركي ونظيره المصري خلال مونديال قطر العام الماضي، وزيارة وزير الخارجية المصري، سامح شكري، للتعزية بضحايا الزلزال الشهر الماضي، بالإضافة إلى زيارة وزير الخارجية التركي إلى القاهرة، السبت.

وتوترت العلاقات بين تركيا ومصر بشدة بعدما قاد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الإطاحة بالرئيس السابق، محمد مرسي، عندما كان قائدا للجيش في يوليو ٢٠١٣. وانتُخب السيسي رئيسا في العام التالي.

محمد مرسي

وكان إردوغـان الحليف الكبير للرئيس المصري الراحل محمد مرسي، المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، أكد سابقا أنه «لن يتحاور أبدا» مع «شخص مثل» السيسي الذي أطاح بمرسي عام ٢٠١٣. وساد الفتور العلاقات بين القاهرة وأنقرة منذ وصول السيسي إلى الحكم.

وسبق أن علق إردوغان على وفاة مرسي في يونيو ٢٠١٩ في قاعة المحكمة أثناء محاكمته، «إن التاريخ لن يرحم أبدا الطغاة الذين أوصلوه إلى الموت عبر وضعه

> توترت العلاقات بعد الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي

في السجن والتهديد بإعدامه».

وبعد ما يقرب من عقد من الزمن من الجمود في العلاقات بين البلدين، وصف إردوغان لقاءه بالسيسي في قطر بأنه خطوة أولى تم اتخاذها من أجل إطلاق مسار جديد بين البلدين.

وكان مرسي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين وحليفا لأنقرة وتوفي في السجن عام ٢٠١٩.

والأعضاء البارزون الآخرون في جماعة الإخوان المسلمين في السجن أو فروا إلى الخارج. ولا تزال الجماعة محظورة في مصر.

وزار شكري تركيا الشهر الماضي للتضامن معها بعد الزلازل المدمرة التي أودت بحياة أكثر من ٥٠ ألفا في تركيا وسوريا.

ليبيا والغاز

وتباينت مواقف تركيا ومصر في السنوات القليلة الماضية بشأن ليبيا إذ دعمت القاهرة وأنقرة فصائل متناحرة في صراع لا يزال قائما، وكذلك لما يتعلق بالحدود البحرية في منطقة شرق البحر المتوسط الغنية بالغاز.

وفي أكتوبر الماضي، وقعت أنقرة مذكرتي تفاهم مع حكومة الوحدة الوطنية في العاصمة الليبية طرابلس، وكان ذلك بمثابة «دق مسمار جديد في نعش مسار إعادة تطبيع العلاقات بين مصر وتركيا».

وبعد ساعات قليلة من مؤتمر صحفي لوزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، مع نظيرته الليبية، نجلاء المنقوش، في طرابلس، أعلن خلالها توقيع مذكرتي تفاهم «في مجال الموارد الهيدروكربونية» وفي مجال الغاز، أعلنت مصر رفضها لهما على اعتبار أن حكومة الوحدة الوطنية، «منتهية الولاية ولا تملك صلاحية إبرام أية اتفاقات دولية أو مذكرات تفاهم.

وبدأت المشاورات بين مسؤولين بارزين في وزارتي الخارجية التركية والمصرية عام ٢٠٢١ وسط مساع تركية لتخفيف التوترات مع مصر والإمارات وإسرائيل والسعودية.

القنوات المصرية المعارضة

وفي إطار تلك المصالحة المبدئية، طلبت أنقرة من قنوات تلفزيونية مصرية معارضة تعمل في تركيا التخفيف من انتقاداتها لمصر.

وعلى مدى ست سنوات، بثت العديد من القنوات الفضائية المصرية المعارضة بحرية من تركيا، لكن

> الرئيسان المصري والتركي تعهدا خلال لقائهما بالدوحة بتطوير العلاقات

الأمور تغيرت في الفترة الماضية، فقد طالبت أنقرة منها تخفيف حدة الانتقادات للنظام في القاهرة.

وأرجع تقرير لـ«فايننشال تايمز»، نشر في مايو الماضي، الموقف التركي إلى سعى إردوغان لإعادة بناء العلاقات مع خصومه السابقين في الشرق، لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

تقارب

أكد وزيرا خارجية تركيا ومصر، خلال مؤتمر صحفي مشترك في القاهرة، السبت، أن هناك توجه نحو تطبيع العلاقات بين البلدين.

وقال وزير الخارجية المصري، سامح شكري «نعمل من أجل تطبيع العلاقات مع تركيا وبدء مرحلة جديدة من التعاون المشترك، وأجريت مع نظيري التركي مباحثات مهمة وشفافة».

وأضاف «لدينا أرضية صلبة ونحن على ثقة بأننا سنستعيد العلاقات مع تركيا بشكل قوي، كما نتطلع لفتح قنوات التواصل بين الأجهزة الحكومية».

وأكد شكري أن «العلاقات بين مصر وتركيا لها مكانة مهمة رغم الفتور الذي حدث، وهناك رغبة لتطوير العلاقات واستعادة زخمها على كل المستويات السياسية والاقتصادية، وكل المجالات مفتوحة في إطار الإرادة المشتركة لتنمية العلاقات وتطويرها».

من جانبه أكد وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، أن «الزيارات بين الطرفين ستكون متواصلة، وأدعو وزير الخارجية المصري لزيارة أنقرة».

وقال «الرئيسان المصري والتركي تعهدا خلال لقائهما بالدوحة بتطوير العلاقات، ومصر دولة مهمة، ونولي أهمية بالغة لدورها في قضايا المنطقة».

وأضاف الوزير التركي «سنبذل قصارى جهدنا من أجل التطبيع الكامل للعلاقات وعدم العودة للوراء، وتباحثت مع نظيري المصري في تطوير العلاقات بمجالات الاقتصاد والطاقة والمجال العسكري».

وتابع أوغلو «أكدنا على التضامن وعدم الرجوع إلى فترة التوتر في العلاقات، وسيكون هناك تعاون أكبر بين أنقرة والقاهرة خلال الفترة المقبلة، وسنعمل على تطوير العلاقات بين الشعبين وتعزيز التعاون الثقافي، كما سنعمل على إعادة تبادل السفراء مع مصر خلال الفترة المقبلة».

*موقع فضائية«الحرة»الامريكية

محمد الزغول:

ما بعد الحافّة.. الملف النووي الإيراني إلى أين؟

*مركز الامارات للدراسات

أثبتت تجربة الأشهر الماضية جدوى حملة الضغوط الدوليّة في تليين الموقف الإيراني، خاصّةً بعدَما جاءت هذه الضغوط بتناغُمٍ كامل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. واستخدمت مزيجاً مُحكماً من الضغوط السياسيّة والاقتصاديّة؛ الداخليّة والخارجيّة.

من غير المُرجَّح أن يُشكِّلَ التوافق الأخير بين الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة والحكومة الإيرانية بداية العودة إلى الاتفاق النووي، أو يُنهي الخطوات التصعيدية الإيرانية في هذا الملف.

ثمة مخاوف مشروعة، تدعمها تجارب تاريخية مريرة، من أن تهدفُ التنازلات الإيرانية الأخيرة على الصعيد النووي إلى منح مشروع إيران النووي فسحةً من الوقت، يمكنُ للنظام الإيراني خلالها الاستمرار في تطوير برامجه النووية والصاروخية، وصولاً إلى تجاوز العتبة النووية.

على حافّة الهاوية يُقيمُ البرنامج النووي الإيراني منذُ نحوِ عقدَيْن، لكنّه لم يكُن في أيّ وقتٍ مضى، أقربَ إليها ممّا هو عليه الآن. كان ظهورُ تقريرٍ غير رسميّ، لأحد مُفتّشي الوكالة الدولية للطاقة الذريّة، يقول فيه إن المفتشين عثروا على آثار يورانيوم مُخصَّب بنسبة ٨٤٪، تطوُّراً غير تقليديّ أثار حفيظة المجتمع الدولي، وأطلق العنان لهواجس القوى الإقليمية.

إذ قدّم إشارة بالغة الدلالة على اقتراب إيران من الحدود التقنية الكافية لصنع القنبلة النووية. أعقب الحدث زيارات ولقاءات أمنيّة وعسكرية على أعلى مستوى، وتصريحات موارِبة، تُنبئُ بشيء ما يجري تحضيره على عجل.

وفي ضوء جدار العُزلة المُحاك من حولِه، كان النظام الإيراني بحاجة ماسّة إلى فتح نوافذ، تُتيح له فرصةَ التنفُّس، والتحرك.

وكانت النافذة الأولى التي تمكّن النظام من فتحها، هي التوافق المبدئيّ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي جنّبَ النظام تلقّي قرارَ إدانةٍ جديدٍ من مجلس حُكّام الوكالة، وتمثّلت النافذة الثانية في التوافق على إعادة العلاقات مع المملكة العربية السعودية.

إذْ شَكّل نبأ الاتفاق بين البلدين بعد جولة مفاوضات قصيرة في بيجين، مُفاجأةً وضعت اللاعبين الإقليميين والدوليين أمام احتمالات جديدة.

وأكّد مسؤول في إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، أنّ الاتفاق السعودي-الإيراني أظهر نجاعةَ حملة الضغوط على إيران. وقد تؤدي هذه القناعة إلى تعزيز الضغوط التي يمارسها الغرب ضد إيران للحصول على تنازلات في ملف التعاون الإيراني-الروسي في الحرب على أوكرانيا، وفي الملف النووي.

التصعيد في الوكالة الدولية للطاقة الذريّة

قُبيل اجتماع مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحرَّكَ الثلاثي الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) نحو تصعيد اللهجة حيال البرنامج النووي الإيراني. وأصدرت الدول الثلاث بياناً مُشتركاً يُندِّدُ بالخطوات التصعيديّة الإيرانيّة، ويُلوِّح بإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن.

وبدأت الدول الثلاث استعداداتها لاستخراج قرار إدانةٍ جديدٍ حول البرنامج النووي الإيراني في مجلس حكام الوكالة.

وكان من شأن هذا القرار المفترض الذي سبقه قرار إدانة سابق، أن يفتح الطريقَ أمام إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وأنْ يُمهِّد لاستخدام أطراف الاتفاق النووي «آلية الزناد»، وهي آليّةٌ أقرّها أطراف الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، ويمكنها إعادةُ الملف النووي الإيراني إلى نقطة الصفر، وإعادة فرض العقوبات الدوليّة التي كان قد ألغاها اتفاق ٢٠١٥، من دون الحاجة إلى تصويت مجلس الأمن.

وعلى الرغم من أهميّة التطورات الجارية في الملف النووي، لكنّ جُزءاً مُهمّاً من حملة التصعيد الأوروبية هذه، إنّما يأتي مدفوعاً بالسخط الأوروبي من تدخُّل طهران في الحرب الروسية على أوكرانيا. وحتى في الساحة الإيرانية،

بات العديدُ من المُحلِّلين، ومراكز التفكير، يرون أنّ الملف النووي الإيراني شارف على العودة إلى نقطة الصفر، وأنّ المفاوضات النووية انهارت بالفعل.

لكنّ التقدير الأكثر شيوعاً هو أنّ حملة التصعيد الأوروبية جاءت في سياق الضغط على طهران من أجل تليين موقفها، ودفعها نحو العودة إلى طاولة المفاوضات، والتنازل عن خطواتها التصعيدية.

وتُشير معطيات ميدانيّة إلى أن الحملة الأوروبيّة تستهدف أيضاً دعم موقف حكومة إبراهيم رئيسي الراغبة بإحياء مسار المفاوضات، في وجه تياراتٍ أكثر تشدُّداً داخل النظام الإيراني، ترفض العودة إلى طاولة المفاوضات، وتتطلّعُ إلى امتلاكِ سلاح الرّدع النووي.

وممّا يدعم هذه القراءة، أنّ الاتحاد الأوروبي أطلقَ مساراً مُوازياً لمسار التصعيد الذي انتهجه الثلاثي الأوروبي عبرَ فتحِ قنواتِ تواصلٍ، تمثّلت في زيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى جنيف، بداعي المشاركة في اجتماع مجلس حقوق الإنسان، والتي التقى خلالها بنظراء أوروبيين، وسطَ إشاعاتٍ عن مشاركة مساعد وزير الخارجية الإيراني في عهد حكومة روحاني؛ عباس عراقجي في هذه اللقاءات.

وأشارت أنباء إلى معارضة الولايات المتحدة تحرك الثلاثي الأوروبي نحو استخراج قرار من مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ما له دلالات على صعيد وضع إيران بين خياري التصعيد والتنازل على أعتاب مجلس الحكام التي اعتبرها أطراف فرصة لإعادة إيران إلى المسار الدبلوماسي النووي.

وليس الثلاثي الأوروبي الطرف الوحيد الراغب بإعادة الملف النووي إلى نقطة الصفر هذه الأيام.

فهناك إسرائيل التي قالت على لسان بعض مسؤوليها إنّها تتوقع عودة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن قريباً. وتُعلِن إسرائيل منذُ سنوات طويلة، وبشكلٍ مُتكرّر، إنها سوف تتحرّك عسكريّاً لمنع طهران من الحصول على القنبلة النووية إذا لزم الأمر.

لكنّ التهديدات الإسرائيلية بدأت منذ نحو سنتين تتّخذُ طابعاً ميدانيّاً مُتزايداً، سواءً على مستوى رفع الجهوزية والاستعداد لتوجيه الضربة العسكرية، أو على مستوى تخطيط، وتنفيذ عمليّات تخريبية، واستخباريّة تمهيديّة، وإجراء توافقات، وترتيبات سياسيّة إقليمية ودوليّة لتسهيل الضّرْبة، وزيادة فاعليّتها المحتملة، وتقليل آثارها، وضبط ارتداداتها.

إيران تتجاوب بتنازُلات أوّليّة، لكنّها تنازُلات!

يتزايدُ الوعي الغربي بوجود فجوةٍ بين حكومة رئيسي، ومراكز صنع القرار في الدولة العميقة بشأن عدّة ملفات سيادية، من ضمنها ملف التدخل في الحرب الروسية على أوكرانيا، وملف العودة إلى الاتفاق النووي.

وأشار مساعدُ المفوض الأوروبي للسياسة الخارجية إلى هذه الفجوة التي يؤكدها تبايُن مواقف المسؤولين الحكوميين، عن مواقف منتسبي الدولة العميقة.

وفي سياق هذا الوعي، يأتي مسار التصعيد الأوروبي للضغط على الجبهة الداخلية الإيرانية، ودعم الأطراف الأكثر مرونةً في وجه التيارات الأكثر تشدُّداً عبر حزم متتالية من العقوبات المدعومة بخطوات سياسية مثل: وضع الحرس الثوري على قائمة الإرهاب، وتفعيل آلية الزناد، ودعم المعارضة الإيرانية، وإخراج الاتفاق النووي من دائرة الأولويّات الأمريكية. وكلُّ ذلك بهدف انتزاع التنازلات من الجانب الإيراني.

وتُفيد مؤشرات داخلية بأنّ حكومة إبراهيم رئيسي حاولت أيضاً ممارسة الضغوط على الدولة العميقة للتوافق مع رغبتها بالعودة إلى المفاوضات النووية، وإظهار بعض المرونة في الانفتاح على المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق يُمكنُ فهم تلكُّؤ الحكومة في ضبط سوق العملة الإيرانية لأكثر من ثلاثة أشهر متتالية، وسماحها بحصول انهيارات قياسيّة على الرغم من امتلاك الحكومة الأدوات اللازمة لوقف الانهيار، وكذلك تلكُّؤ الحكومة في ضبط الارتفاعات في أسعار السلع الأساسيّة والعقار.

ويبدو أنّ حملة الضغوط الخارجية والداخليّة أثمرت أخيراً؛ إذْ صدرت عن النظام مواقف تهدئة على الصعيدين النووي، والإقليمي.

ودعت طهران أمين عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة عاجلة إلى طهران، ووقّعت معه اتفاقَ تفاهُمٍ، قبلت بموجبه طهران خضوع المواقع النووية المشتبه بها، لتفتيش مُكثَّف. كما قاد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شمخاني جهود الدولة العميقة للتهدئة الإقليمية، والتي تُوِّجت بإعلان التوافق السعودي-الإيراني في بيجين، والزيارة المهمّة التي أجراها شمخاني إلى العاصمة الإماراتية أبوظبي.

وترافق ذلك مع صدور مواقف إيرانية، أرسلت إشارات إيجابية إلى الجانب الغربي، من ضمنها: إعلانُ طهران التوصُّل إلى اتّفاقٍ بشأن تبادُل السجناء مع واشنطن عبر وساطةٍ عُمانيّة، وتأكيدُ وزير الدفاع الإيراني أنّ طهران لم تتسلَّم بعدُ الطائرات الروسيّة، وأنها لا تخطط للحصول على أنظمة الدفاع الجوي الروسية المتطورة. وذلك إلى جانب إشاراتٍ حول تراجُع روسيا عن فكرة التزوُّد بالصواريخ الباليستية الإيرانية.

وفي مقابل هذه التنازلات الأوليّة الإيرانية، أكّد الجهاز السياسي للاتحاد الأوروبي، أنّه ملتزمٌ بإحياء المسار الدبلوماسي، وعودة الأطراف إلى الاتفاق النووي، كما استبعد الثلاثي الأوروبي، خيارَ قرارِ الإدانة الذي يُمهِّد لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ويتيحُ اللجوء لـ « آلية الزناد».

وعلى الرغم من أنّ التوافق بين الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة والحكومة الإيرانية نزعَ فتيل الأزمة قُبَيْلَ اجتماع حكام الوكالة، لكنْ من غير المُرجَّح أن يُشكِّلَ بداية العودة إلى الاتفاق النووي، أو يُنهي الخطوات التصعيدية الإيرانية.

وذلك لعدة أسبابٍ، منها: أنّ التوافق جرى بين الوكالة الدولية، والحكومة الإيرانية التي لا تمتلك زمام المبادرة في الملف النووي. وعلى الرغم من التناغُم الظاهري الذي بدا بين الحكومة ومراكز صنع القرار السيادي بشأن التوافق مع الوكالة حول زيادة التفتيش في بعض المراكز، فإنّ المضيّ قدُماً نحو تنازُلات أكبر، سوف يُواجَه برفضٍ قاطعٍ في مراكز الدولة العميقة.

وكانت جهات مقربة من مراكز صنع القرار السيادي، طالبت بإخراج الملف النووي من وزارة الخارجية، ووضعه في يد المجلس الأعلى للأمن القومي، الذي يبدو أكثر انسجاماً مع رغبات الدولية العميقة.

أما الإشارات الإيجابية التي أرسلتها إيران حول التعاون العسكري مع روسيا، فخرجت من مصادر حكومية، تبدو غير معنيّة، وغير مُنخرِطة أساساً في مسار التعاون العسكري مع روسيا.

وعَملياً، ليس هنالك ما يُشير إلى توقّف تزويد روسيا بالأسلحة الإيرانية، بل إن حداد عادل؛ صهر خامنئي، والمسؤول البارز في مؤسسة «بيت القائد»، أكّد أن قرار التعاون الاستراتيجي مع روسيا كانَ قراراً صائباً، ويحملُ مصالح استراتيجية لإيران.

وممّا يُشير إلى هشاشة التوافق بين الحكومة الإيرانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي حصل في ظل صمت مؤسسات الدولة العميقة، أنه لم يأتِ نتيجة تناغم بين الحكومة وتلك المؤسسات، بمقدار ما جاء حصيلة ضغوط خارجية وداخلية، استهدفت دعم موقف الراغبين بالعودة إلى المفاوضات داخل النظام، على حساب موقف الدولة العميقة الرافض للفكرة.

وبالتالي لا يُمكن اعتباره موقفاً توافقيّاً، بمقدار ما هو استجابةٌ اُنتُزِعَت تحت الضغط؛ ما يجعله توافقاً ظرفيّاً مرتبطاً برغبة النظام في تجنيب البلاد تصعيداً إضافيّاً في المرحلة الراهنة عبر تفعيل آلية الزناد أو إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن.

خلاصة واستنتاجات

لا يتوافر -حتى الآن- القدر اللازم من البيانات، والمؤشرات لحسم ماهيّة التوافق الإيراني-السعودي الجديد. ولا يُعرَفُ على وجه التحديد، ما إذا كان خطوة مستقلّة عن مسار المفاوضات الإيراني-الغربي، أم أنّه جزءٌ من اتفاقٍ أكبر، وغير مُعلن، تمّ التوصُّل إليه بين إيران والغرب، أدّى إلى تلك التهدئة المُفاجئة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأطلق هذا المسار المتسارع من الانفتاح الإيراني على دول الجوار الإقليمي، والإشارات الإيجابيّة المُوجَّهة للأطراف الغربية.

ولا يزالُ السيناريو الأكثر ترجيحاً، أنّ الخطوة التوافُقيّة بين الحكومة الإيرانية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لن تستطيع إعادة الملف النووي الإيراني إلى المسار الدبلوماسي في أيِّ وقتٍ قريب، وذلك على الرغم من أنّها نجحت في إبعاد الملف النووي الإيراني عن الذهاب نحو مستوىً جديدٍ من التصعيد.

إذْ كانت إحالة الملفّ النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، وتفعيل آلية الزناد تعني قطعاً انهيار الاتفاق النووي بشكل كامل، وربما كانت ستعني أيضاً نهاية المسار الدبلوماسي لحلّ الأزمة النووية الإيرانية.

لقد أثبتت تجربة الأشهر الماضية جدوى حملة الضغوط الدوليّة في تليين الموقف الإيراني، خاصّةً بعدَما جاءت هذه الضغوط بتناغُمٍ كامل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

واستخدمت مزيجاً مُحكماً من الضغوط السياسيّة والاقتصاديّة؛ الداخليّة والخارجيّة.

وفيما توفِّر الوساطة الصينيّة قدراً معقولاً من الثّقة باستدامة مسار التهدئة الإقليمية الأخير؛ إذ تُعدُّ بيجين ضامناً موثوقاً لالتزامات الأطراف بما تملكه من تأثير ونفوذ في طهران والعواصم الإقليمية والدولية.

لكن في المقابل، هناك مخاوف مشروعة، تدعمها تجارب تاريخية مريرة، من أن تكون التنازلات الإيرانية الأخيرة على الصعيد النووي، تهدفُ إلى منح المشروع النووي الإيراني فسحةً من الوقت، يمكنُ للنظام الإيراني خلالها الاستمرار في تطوير برامجه النووية والصاروخية، وصولاً إلى تجاوز العتبة النووية.

ومن المرجّح أنّ المواد النووية عالية التخصيب التي عَثَر عليها مفتشو الوكالة في أحد المواقع النووية الإيرانية، لا تُمثِّل طفرةً عشوائيّةً، بمقدار ما توفِّر أدلّةً على تقدُّم الجهود الإيرانيّة لتخصيب اليورانيوم بنسبة ٩٠٪ اللازم لصنع القنبلة، وتراجُع الهامش الزمنيّ المتاح أمام العالم، إذا ما أراد منْع إيران من بلوغ العتبة النووية.

*محمد الزغول، مدير وحدة الدراسات الإيرانية في مركز الإمارات للسياسات.

د.عبد المنعم سعيد:

لماذا نجحت الوساطة الصينية بين الرياض وطهران؟

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

أعلنت الصين والسعودية وإيران، في بيان ثلاثي، يوم ١٠ مارس ٢٠٢٣، الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران، وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال مدة أقصاها شهرين، حيث كانت العلاقات قد انقطعت بين البلدين في عام ٢٠١٦، عندما هاجم متظاهرون البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران. وجاء هذا الاتفاق بعد مباحثات جرت بين وفدي السعودية وإيران في بكين خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ مارس ٢٠٢٣، ليُمثل تحولاً جديداً في المنطقة، ويطرح

في الوقت ذاته العديد من الدلالات عن نجاح هذه الوساطة الصينية.

مدخل لفهم الصين:

القضية الرئيسية للنظر إلى الصين هي أن بكين والرئيس شي جين بينغ لهما رؤية مختلفة للعالم وإدارة العلاقات الدولية فيه عما كان سائداً من قبل. فالحقيقة الأولى في هذا المجال أن الصين قد أصبحت قوة اقتصادية عظمى في العالم تصل سلعها وبضائعها إلى كل أركان الأرض مثلما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع هذه القوة يوجد تقدم صناعي وتكنولوجي يجعل الناتج المحلي الإجمالي للصين يقترب اسمياً من نظيره الأمريكي ويتفوق عليه إذا ما احتُسب استناداً إلى القوة الشرائية للدولار.

أما الحقيقة الثانية فهي أن الصين لها رؤية مختلفة للعلاقات الدولية ولظاهرة العولمة فيها. فبكين تصل إلى أرجاء العالم بسلع وبضائع وتكنولوجيات تقاوم الفقر وتتجه نحو النمو، وتقدم للعالم نموذجاً للكفاءة والإنجاز. والفارق بالنسبة للعالم العربي ودول العالم النامية، أن الصين لا تحمل على أكتافها نظريات تبشيرية مثل تلك التي تحملها الولايات المتحدة عن «صراع الحضارات» أو «الديمقراطية في مواجهة السلطوية»، وإنما تقدم للعالم نموذجاً لمن يريد أن يأتي ليتعلم ويرى.

والصين لها وجهة نظر في ضرورة مراجعة النظام الدولي الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة وأدى إلى العولمة وهيمنة الولايات المتحدة وعملتها الدولارية، وعبّرت عن ذلك في بيان خاص مع روسيا في ٤ فبراير ٢٠٢٢. ولدى بكين طريقتها الخاصة في تكييف المواقف المختلفة، بحيث لا ترى فيها الفائدة فقط، وإنما ترى أيضاً ما فيها من فرص. وهذا المفتاح يقودنا إلى فهم لماذا صبرت الصين كثيراً على ابتعاد قطع لا يخالف أحد أنها جزء من أراضيها مثل هونغ كونغ ومكاو وتايوان، وكلها أجزاء من «صين واحدة»، ومع ذلك لم تخض الصين حرباً من أجل هذه الأجزاء السليبة.

مبادرة لتسوية الأزمة الأوكرانية:

الصين بالرغم من ظاهرها الذي يبدو واقفاً في المعسكر الروسي ضد الغرب، فإنه في الحقيقة يعكس موقفاً معقداً بأكثر مما يتصور الكثيرون. فمن ناحية، وقفت الصين مع روسيا في الحاجة إلى مراجعة النظام الدولي، الذي تشكل بعد انتهاء الحرب الباردة. وأكثر من ذلك، فإن بكين كانت متفهمة ومساندة للموقف الروسي الرافض لتوسعات حلف شمال الأطلسي في اتجاه أوكرانيا أو أي اتجاهات أخرى. ومع ذلك، فإن بكين، من ناحية أخرى، دأبت على الامتناع عن التصويت في المحافل الدولية المختلفة، فضلاً عن قيامها بتقديم مساعدات إنسانية لأوكرانيا، ورفضها من حيث المبدأ التدخل العسكري الروسي في الأراضي الأوكرانية وضم موسكو من قبل لشبه جزيرة القرم، ثم إقليم الدونباس في الحرب الحالية.

> **رد الفعل الأمريكي لم يحمل عداء ولا خيبة أمل**

وبالتزامن مع الذكرى السنوية الأولى للحرب الروسية الأوكرانية، طرحت الصين مبادرتها لتسوية هذه الأزمة. فالرئيس شي جين بينغ طرح ثلاث ملاحظات حول أوكرانيا؛ وهي أن الصراعات والحروب لا تنتج أي فائز، ولا يوجد حل بسيط لقضية معقدة، ويجب تجنب المواجهة بين الدول الكبرى. وشكلت هذه الملاحظات الإطار العام للمبادرة التي طرحتها بكين للتعامل مع الحرب الأوكرانية.

توافق مع الرياض وطهران:

عندما صدر إعلان العُلا عن قمة مجلس التعاون الخليجي في ٥ يناير ٢٠٢١، تضمن الدعوة إلى التهدئة وتخفيف حدة التوتر في النزاعات الإقليمية. ونتج عن هذا الإعلان، وبوساطة عراقية، الحوار بين الرياض وطهران، وبعد ذلك دخلت سلطنة عُمان إلى دائرة هذا الحوار لكي تصل به إلى أزمة اليمن. وعلى مدى عامين وبالرغم من الجهد الدبلوماسي الفائق، فإنه – حسب ما صُرح به وقتها – لم يقد الحوار السعودي الإيراني، بوساطة إقليمية، إلى شيء. والحقيقة أن ذلك لم يكن دقيقاً، فأحياناً قد لا تنجح المفاوضات، ولكنها على الأقل تضع جدولاً بالقضايا المُختلف عليها، ورؤية كل طرف لها.

وهنا جاءت اليد الصينية في لحظة ممتلئة بإثارات الحرب الأوكرانية، ومعها مبادرة السلام التي لا يوجد غيرها على طاولة العالم السياسية. وقبل نحو ٣ شهور وخلال ثلاث قمم عُقدت بالرياض في ديسمبر ٢٠٢٢، كان واضحاً أن الصين والسعودية باتا على وفاق سياسي ومعه مصالح استراتيجية متوافقة قوامها النفط السعودي، والمشاركة في أكبر عملية استثمار إصلاحي عرفتها الجزيرة العربية في التاريخ المعاصر.

إيران هي الأخرى كان لديها توافق مع الصين لا يقل أهمية، حيث تقوم الثانية بإعفاء طهران من آثار العقوبات الأمريكية، فيما تقوم إيران بإمداد بكين بالنفط بعقود ميُسرة مع فرص استثمارية إيرانية.

وهذه اللحمة الصينية على الجانبين السعودي والإيراني، سمحت لبكين بإقناع كل طرف أن هناك ما يكفي، وفق الظروف السائدة في العالم، لتحقيق مصالحه الرئيسية وعدد من المنافع، مع دفع أخطار أخرى.

> **الدبلوماسية الصينية السلمية بدأت في ممارسة نفوذها في العالم**

وجاء الإعلان في ١٠ مارس ٢٠٢٣ عن اتفاق لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، استجابة لمبادرة من الرئيس شي جين بينغ، وفي إطار دعم الصين لتطوير علاقات حُسن الجوار بين المملكة وطهران، وبناءً على الاتفاق بين الرئيس شي وكل من قيادتي السعودية وإيران بأن تقوم الصين باستضافة ورعاية المباحثات بينهما، رغبة منهما في حل الخلافات من خلال الحوار والدبلوماسية، والتزاماً منهما بمبادئ ومقاصد ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، والمواثيق والأعراف الدولية.

وتضمن الاتفاق تأكيد احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأن يعقد وزيرا الخارجية في السعودية وإيران اجتماعاً لتفعيل ذلك وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سُبل تعزيز العلاقات بينهما. كما اتفق الطرفان على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني المُوقعة بينهما في عام ٢٠٠١، والاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب، المُوقعة في عام ١٩٩٨.

قراءة موقف واشنطن:

يطرح الاتفاق بين الرياض وطهران بشأن استئناف العلاقات بينهما، تساؤلاً حول موقف واشنطن منه. فالسعودية تربطها علاقات وثيقة وتاريخية مع الولايات المتحدة، وبالرغم من أن فجوة حدثت بين البلدين في ظل إدارة الرئيس جو بايدن، فإن الشهور الأخيرة شهدت جهوداً لتحقيق التقارب بينهما.

ومن ناحية أخرى، فإن إيران بكل المعايير الأمريكية تعد خصماً يهدد واشنطن في أكثر من جبهة، أهمها سعيها

لامتلاك الأسلحة النووية.

أما الصين (الوسيط) فهي «المنافس الأول» الآن للولايات المتحدة في العلاقات الدولية، وهي التي خطفت الأضواء أخيراً بطرح مبادرة سلام لتسوية الأزمة الأوكرانية.

ومن جانبها، أعلنت الولايات المتحدة أنها كانت تعلم بالمفاوضات السعودية الإيرانية، والسعي نحو الاتفاق بينهما بوساطة صينية، بعد أن تم إبلاغها بذلك من قِبل المملكة.

وفي هذا الإطار، فإن رد الفعل الأمريكي لم يحمل عداءً ولا خيبة أمل، وإنما حمل أملاً في أن يؤدي هذا الاتفاق إلى حل الأزمة اليمنية. وهنا تظهر الأبعاد الاستراتيجية الأمريكية وأولوياتها في المنطقة.

وفي وقت تدور فيه رحى الحرب مع روسيا على الأرض الأوكرانية، فإنه لا يوجد أحد في واشنطن يريد حرباً أخرى في الشرق الأوسط، وإذا كان ممكناً التخفيف من تهديد أمن السعودية ومنع حرب في جوارها وتأمين البحر الأحمر ومضيق باب المندب، فسوف يكون ذلك «من يمن الطالع».

وإذا كانت الولايات المتحدة لا تستطيع توفير التزام أمني تعاقدي للمملكة، أو تقديم تسهيلات نووية لها، فإن الاتفاق مع طهران لن يمنع حرباً فقط، وإنما أيضاً سيتيح فتح نوافذ جديدة لاستئناف المفاوضات حول السلاح النووي الإيراني.

خلاصات رئيسية:

تمثل المبادرة الصينية لاستئناف العلاقات السعودية الإيرانية شكلاً آخر من أشكال «الإقليمية الجديدة» في منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة أخرى لبحث المنطقة عن الأمن والاستقرار. وهنا نخلص إلى الملاحظات الآتية:

١- قوة الطرف الوسيط (الصين)، والذي أعلن عن الاتفاق في نفس يوم إعادة انتخاب شي جين بينغ رئيساً للبلاد لولاية ثالثة مدتها ٥ سنوات، حيث تتطلب الوساطة الفعالة أيضاً الكثير من العمل الشاق خلف الكواليس، وفهماً عميقاً للقضايا والحساسيات ذات الصلة.

٢- ظهور التأثير والفعالية الأكبر للقوة الاقتصادية على نظيرتها العسكرية، فخلال العشرين عاماً الماضية، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثة حروب؛ الأولى كانت في أفغانستان، والثانية في العراق، والثالثة ضد الإرهاب في عمومه، خاصة ضد تنظيم داعش على الحدود السورية العراقية. أما الصين، فإن لديها طريقة أخرى لإدارة وجودها الدولي، فهي لم تتورط في أي من أزمات الشرق الأوسط، وهي شحيحة الأقوال وكثيرة الحرص في تحركاتها الدبلوماسية التي وإن كثرت أخيراً فإنها لا تفضي للكثير، والذي لا يبقى منه إلا ما هو اقتصادي.

> **هنا تظهر الأبعاد الاستراتيجية الأمريكية وأولوياتها في المنطقة**

٣- تأثير الصين المتزايد في المسرح العالمي، ويعد البيان الثلاثي للصين والسعودية وإيران دليلاً واضحاً على أن الدبلوماسية الصينية السلمية بدأت في ممارسة نفوذها في العالم، ودليلاً كذلك على تحول بكين إلى قوة دبلوماسية ناعمة.

٤- إحياء المفاوضات النووية، فقد تكون محصلة الدبلوماسية الصينية فتح الأبواب مرة أخرى لاستئناف المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة.

*كاتب ومفكر مصري

إميل أمين:

القرن الصيني أم زمن التحالفات المرنة؟

لم يعد للعالم من حديث خلال الأيام الماضية، إلا سيرة الاختراق الدبلوماسي الكبير، ذاك الذي جرت به المقادير بين المملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، عبر الوساطة الصينية، والتي لطالما كانت بعيدة عن لعب مثل هذا الدور.

يتساءل الكثير من المراقبين «أهو الزمن الصيني، قد حان زمانه، أم أنه أوان القطبية الدولية المتعددة الأطراف والأطياف، والتي بات عليها أن تقبل فكرة التحالفات المرنة، من أجل عالم أكثر أمناً وأماناً، ومن غير انعزالية أو إمبريالية؟».

الشاهد، أن الإنجاز الأخير والمرموق للدبلوماسية الصينية، بات يضعها في منافسة واقعية مع نظيرتها الامريكية، بل لا نغالي إن قلنا إنها باتت تسبقها بخطوات واسعة؛ إذ يتقدم الصينيون بخطى حثيثة؛ ما يرفعهم لمصاف الوسطاء الكبار.

منذ الإعلان عن الاتفاق الأخير، والأقلام الامريكية بنوع خاص، لم تتوقف عن محاولة التحليل والتوصل إلى خلاصات، ومن بين ما لفت الانتباه عبر صحيفة «النيويورك تايمز» الامريكية ذائعة الصيت، القول بأن الأمر، استعلان لمولد «القرن الصيني».

تبدو هنا عقدة القصة، كما يقول كتاب الدراما، فما يشغل واشنطن في حقيقة الحال ليس شكل العلاقة

> أهو الزمن الصيني، قد حان زمانه، أم أنه أوان القطبية الدولية المتعددة؟

بين الرياض وطهران، ولا مسارتها ومساقاتها، بل كل ما يهمها هو القطبية الدولية الصينية الجديدة، التي استطاعت النجاح فيما أخفقت هي فيه، وهو أمر يهدد فكرة «الاستثنائية الامريكية»، في جانبها الخاص بالقدرة على الوساطة بين الأمم، سيما أن الصين سوف تظهر في أعين العالم صانعة سلام، بينما تتكرس لدى الملايين حول العالم، رؤية عن امريكا البراغماتية بصورة غير مستنيرة، الساعية للدفاع عن موقعها وموضعها كقوة منفردة بمقدرات العالم، حتى ولو كلف الأمر إشعال حروب وتأجيج صراعات، خدمة لمصالحها.

يعنّ لنا أن نتساءل عن تداعيات الوساطة الصينية، وهل هو بالفعل زمن القرن الصيني؟

لا يمكن الجواب بعيداً عن قياس ردات الفعل الامريكية، سيما أن البيت الأبيض كان حذراً إلى حد القلق من التعليق، وكأنهم كانوا يتجنبون الخوض في فرضية تآكل النفوذ الامريكي في الشرق الأوسط والخليج العربي.

الرئيس الامريكي جو بايدن، وفي رده على صحافي امريكي سأله عن رأيه في الإعلان السعودي – الإيراني الأخير، أجاب بالقول «كلما كانت العلاقة بين إسرائيل وجيرانها العرب جيدة، كان هذا أفضل للجميع».

الجواب يدفعنا في طريق استنتاجات واسعة تبدأ من عند القدرات الذهنية للرئيس، مروراً بما يُعرف بحالة الإنكار عند الإصابة بمرض عضال، وصولاً إلى الرضا النفسي المبطن لما حدث، والسعي للتجاهل حتى وإن كان منافياً أو مجافياً للواقع.

غير أن البعض الآخر في الداخل الامريكي، أدرك على الفور أن العالم تغير وسيتغير، بعد هذا الاختراق الدبلوماسي الصيني الناجح، فعلى سبيل المثال، تحدث السفير الامريكي السابق لدى مصر وإسرائيل، دانيال كيرتز بالقول «إن الديناميكيات المتغيرة التي يمثلها الاتفاق الذي توسطت فيه الصين، لا تزال تشكل تحدياً لإدارة بايدن التي تفضل التركيز في مكان آخر».

يتساءل المراقبون، ومنهم في الداخل الامريكي «لماذا أخفقنا؟».

ببساطة شديدة؛ لأن واشنطن باتت مهمومة، بل محمومة بالصراع الروسي – الأوكراني، ومصممة على هزيمة سيد الكرملين بأي ثمن؛ الأمر الذي ولّد حلفاً روسياً – صينياً، يتنامى ويشتد عوده؛ ما شغلها عن بقية الملفات الملتهبة عالمياً.

ومن ناحية أخرى، فإن خذلان الحلفاء الموثوقين، وتفضيل اللغة الخشبية، عوضاً عن القوة الناعمة، والتنكر لأصدقاء أثبتوا عبر عقود طوال صدقيتهم وإخلاصهم، جعل أكثر مناطق النفوذ الامريكي، مربعات خالية، وإذا كانت قوانين الطبيعة تمقت الفراغ، فإن جيوسياسيات القرن الحادي والعشرين، بدورها تسعى عن عالم الشراكات لا عالم الفوقيات والإملاءات.

> يتساءل المراقبون، ومنهم في الداخل الأميركي لماذا أخفقنا؟

هل يقوّض الاتفاق السعودي – الإيراني نفوذ واشنطن في المنطقة؟

يضحى من المغالاة القول بذلك؛ إذ ستظل للولايات المتحدة الامريكية أدوارها المهمة، وما من عاقل ينفي هذه الفرضية أو يتجاهلها.

غير أنه ومن دون أدنى شك، سوف تجد واشنطن نفسها أمام فاعلين آخرين، يمكنهم القيام بدور بنّاء عبر دبلوماسية أكثر فاعلية، لا تورط نفسها في المنافسات، ولا تشغل ذاتها بالتصارع والتنازع، دبلوماسية لا تنحاز انحيازاً أعمى لطرف بعينه، ولا تغزل على المتناقضات لمكايدة ثالث.

أثبتت الصين، وعلى حد تعبير الباحث الامريكي الجنسية الإيراني الأصل تريتا بارسي، أنها جهة فاعلة قادرة على حل النزاعات، وليس فقط الترويج للصفقات، عسكرية كانت أو تجارية.

تبدو بكين اليوم لاعباً عالمياً، على غرار ما كانته في حقب زمنية سابقة من تاريخ العالم؛ ما يطرح علامة استفهام «هل صعود الصين يستدعي عزل بكين أم كبح التعاون معها؟».

هكذا تساءل المستشار الألماني، أولاف شولتز مؤخراً عبر مجلة «الفورين آفيرز» الامريكية.

بالقراءة المحققة والمدققة لاستراتيجية الأمن القومي الامريكي الحديثة والأولى في زمن الرئيس بايدن، نرى توصية تقرّ بأن «هناك حاجة إلى التعامل مع البلدان التي لا تتبنى المؤسسات الديمقراطية، لكنها رغم ذلك تعتمد على نظام دولي قائم على القواعد وتدعمه».

هذا الحديث من غير جهد في التفكيك، يقصد به الصين وروسيا بنوع خاص، وبالإقرار بأن ما قامت به الصين مؤخراً أمر يعزز من استقرار احترام قواعد القانون الدولي، وترجيح الوساطات السلمية، على المواجهات العسكرية، يخلص المرء إلى القول إن الصين أضحت عاملاً معززاً لفكرة عالم متعدد الأقطاب، وأنه على واشنطن البحث في آليات الحوار والتعاون، حتى وإن تطلب الأمر مغادرتها لمنطقة «الراحة الديمقراطية»، التي ألفتها، والتعاطي مع بقية العالم، كما هو، لا كما تريده واشنطن.

هل سيكون للامريكيين دالة على الحكمة في المدى المنظور، وبعد الاتفاق السعودي – الإيراني الأخير؟

الجواب يتطلب مزيداً من الوقت لمتابعة ردات الفعل الامريكية، لكن الرسالة التي وصلت ولا شك لسيد البيت الأبيض، تحمل تأكيداً على أن زمن المعسكر الواحد، الامريكي تحديداً، والاصطفاف من حوله قد ولى، وأن هناك حقبة زمنية من التحالفات اللزجة أو المرنة، تتشكل في الرحم الكوني، انتظاراً لبزوغ نظام عالمي جديد.

*صحيفة «الشرق الاوسط»

هل يمكن توقيف فلاديمير بوتين بعد مذكرة المحكمة الجنائية ؟

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية، الجمعة، مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بتهمة ارتكاب جريمة حرب على خلفية الحرب في أوكرانيا. لكن هل يعني ذلك أن الرئيس الروسي، المتهم بترحيل أطفال أوكرانيين بشكل غير قانوني، سيحاكم في لاهاي؟

كيف يمكن أن يحدث ذلك؟

يتعيّن على الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية تنفيذ مذكرتَي التوقيف بحق بوتين والمفوضة الرئاسية الروسية لحقوق الأطفال ماريا لفوفا-بيلوفا، إذا سافرا إليها.

وقال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان لوكالة «فرانس برس»، عندما سئل عما إذا كان بوتين سيُعتقل إذا وطأت قدماه أياً من تلك الدول البالغ عددها ١٢٣، «هذا صحيح». لكن رغم أن ذلك القرار سيصعّب السفر على بوتين، فإن المحكمة ليست لديها شرطة خاصة بها لتنفيذ أوامرها، وتعتمد كلياً على تعاون الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية.

ونادراً ما تقوم الدول الأعضاء بتنفيذ مذكرات التوقيف، خصوصاً عندما يتعلق الأمر برئيس دولة على غرار بوتين.

على سبيل المثال، تمكّن الرئيس السوداني السابق عمر البشير من زيارة عدد من الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية، بما فيها جنوب أفريقيا والأردن، رغم أن المحكمة كانت قد أصدرت مذكرة توقيف ضده. ورغم إطاحته في العام ٢٠١٩، لم يسلّمه السودان.

وأشار الأستاذ في كلية الحقوق في جامعة كولومبيا ماثيو واكسمان، إلى أنها كانت «خطوة مهمة للمحكمة الجنائية الدولية، لكن الاحتمالات ضئيلة في أن نرى بوتين موقوفاً».

ما هي العقبات الرئيسية؟

أولاً، وقبل كلّ شيء روسيا، مثل الولايات المتحدة والصين، ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.

تمكّنت المحكمة الجنائية الدولية من توجيه اتهامات إلى بوتين لأن أوكرانيا قبلت صلاحيتها بشأن الوضع الحالي، علماً أن كييف ليست عضواً فيها أيضاً، لكن موسكو رفضت مذكرات التوقيف ضد بوتين بشكل قاطع. ولا تسلّم روسيا مواطنيها تحت أي ظرف.

وقال الناطق باسم الكرملين دميتري بيسكوف، إن روسيا «لا تعترف بصلاحية هذه المحكمة، وبالتالي من وجهة نظر قانونية، فإن قرارات هذه المحكمة باطلة».

ووقّعت روسيا قانون روما التأسيسي للمحكمة، لكنها لم تصادق عليه لتصبح عضواً فيها، ثم سحبت توقيعها بأوامر من بوتين في العام ٢٠١٦، بعدما أطلقت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً في حرب ٢٠٠٨ في جورجيا.

وقالت الأستاذة المساعدة في القانون الدولي العام في جامعة ليدن سيسيلي روز، إنه من غير المرجح أن ينتهي المطاف ببوتين في قفص الاتهام بسبب جرائم حرب «ما لم يتغيّر النظام في روسيا».

هل سبق أن واجه مسؤولون رفيعو المستوى العدالة؟

تمّت محاكمة العديد من القادة السياسيين والعسكريين بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وفق كريم خان. وقال «هناك الكثير من الأمثلة عن أشخاص اعتقدوا أنهم فوق القانون... وجدوا أنفسهم في المحاكم. انظروا إلى سلوبودان ميلوسيفيتش (الرئيس اليوغوسلافي السابق)، وتشارلز تايلور (رئيس ليبيريا السابق)، ورادوفان كارادجيتش (رئيس جمهورية صرب البوسنة السابق)، وراتكو ملاديتش (قائد سابق في جيش جمهورية صرب البوسنة)».

ودانت المحكمة الجنائية الدولية تايلور في ٢٠١٢ بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وتوفي ميلوسيفيتش في زنزانته في لاهاي عام ٢٠٠٦ أثناء محاكمته بتهمة الإبادة الجماعية في محكمة جرائم الحرب اليوغوسلافية.

وأوقف كارادجيتش في العام ٢٠٠٨، وأدين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، فيما سُجن قائده العسكري ملاديتش في العام ٢٠١١ وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة.

هل هناك خيارات أخرى؟

لا تستطيع المحكمة الجنائية الدولية محاكمة المشتبه بهم غيابياً، لكن خان أوضح أن المحكمة لديها وسائل أخرى للمضي قدماً ببعض القضايا.

وذكر قضية حديثة طلب فيها من القضاة عقد جلسة استماع لتأكيد التهم الموجهة إلى جوزيف كوني، زعيم «جيش الرب للمقاومة»، الذي شنّ تمرداً دامياً في أوغندا، رغم أنه ما زال طليقاً. وأضاف خان أن «هذه العملية قد تكون متاحة لأي حالة أخرى، بما فيها الحالة الراهنة» المتعلقة ببوتين.

*فرانس بريس

نوروز .. انتفاضة الربيع ضد الشتاء القارس
و انتفاضة الكرد ضد الاستبداد

انتفاضة كركوك
مسك الختام في ربيع الانتفاضة

ستظل كركوك **كردستانية**
و مدينة **التعايش** بين المكونات